



■ عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

■ العدد: 572 ■ من 26 شتبر الى 2 أكتوبر 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر: الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: النيتي الحبيب



سعيد طبل:



الهجرة: من جحيم الأنظمة التبعية الى جحيم الاستغلال الرأسمالي و«الحكرة» العنصرية



إن استمرار نهب خيرات الجنوب من طرف الشركات المتعددة الجنسيات ونفقير شعوبها سيقوي البحث على الهروب من الفقر والحروب وركوب المخاطر في البحار... 15

تصاعد النضالات والاحتجاجات الشعبية بالجنوب الشرقي ضد سياسة التفجير والتهميش 03

الأزمة بالمغرب، أزمة نظام أم أزمة نخب؟ 06



09 08 07

كلمة العدد:

ضرورة النضال الوجودي لمواجهة الحرب الطبقة التي يشنها النظام على الشعب المغربي

بينها لبلورة برنامج سياسي واجتماعي حد أدنى مشترك. - تفعيل الجبهة الاجتماعية المغربية كإطار للنضال الوجودي بين المكونات اليسارية والديمقراطية حول القضايا وملفات الحريات العامة والملفات الاقتصادية والاجتماعية للجماهير الشعبية، والعمل على تقويتها وتجديدها وتوسيعها. - دعم النضالات العمالية والشعبية والانخراط فيها والعمل على توحيد وتنظيمها وتوجيهها لكي تصب في مجرى التغيير الديمقراطي الحقيقي. - الرفع من وتيرة التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين كهمة أنية ومستعجلة لقيادة الطبقة العاملة والشعب المغربي في معركة التحرر الوطني والديمقراطية على طريق الاشتراكية.

لقوة ذاتية يملكها النظام غير قابلة للهزيم، بل لضعف القطب المعارض وعزلته عن الطبقات والفئات الأساسية للتغيير، وهي الطبقة العاملة وعموم الجماهير الكادحة، والذي يعود أساسا لضعف وتشتت اليسار المناضل والضعف والتشتت النقابي وهيمنة البيروقراطية على قياداتها. إن مواجهة السياسات الطبقة للنظام المخزني تتطلب سياسات مضادة قائمة على تعبئة وتنظيم الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وجميع الفئات المعنية بالتغيير لخوض النضال الجماهيري الواعي والمنظم، وهذا يفرض العمل على إنجاز عدة مهام مستعجلة منها: - النضال الوجودي بين أحزاب وفصائل الصف اليساري والديمقراطي مما يتطلب فتح حوارات ونقاشات فيما

«راميد» ونقل المستفيدين منه إلى نظام ال«أمو» كوسيلة لكي تنهز الدولة من مسؤوليتها في فشل نظام «راميد» وفي تمويل التغطية الصحية لجميع المواطنين/ات المحتاجين والرمي بهم للقطاع الخاص المفترس ليستنزف جيوبهم/ن وصحتهم/ن... وفي سياق هذه الحرب الطبقة المتواصلة يسعى النظام حاليا إلى تمرير مشاريع تراجعية ستكون لها نتائج خطيرة على مكتسبات وأوضاع الطبقة العاملة والجماهير الشعبية مثل مشروع قانون الإضراب وما يسمى ب«إصلاح أنظمة التقاعد» وتعديل مدونة الشغل وتغيير نظام التكوين في كليات الطب والصيدلة... ويستغل النظام الاختلال الكبير والواضح لموزين القوى لصالحه لكي يواصل حربه الطبقة تلك والذي يعود ليس

وفي سياق هذه الحرب الطبقة يواصل النظام تمرير مشاريعه الطبقية في جميع القطاعات وعلى كافة المستويات، نكتفي بالإشارة إلى بعضها مثل تمرير الأنظمة الخاصة لعدة قطاعات اجتماعية كالصحة والتعليم بهدف تفكيك نظام الوظيفة العمومية وتخريب صندوق المقاصة وتحرير أسعار المواد المدعمة كالمحروقات وغاز البوطان والسكر... وإتقال كاهل المواطنين والمقاومات الصغرى والمتوسطة بالضرائب، وخصوصة قطاع الماء والكهرباء بإنشاء الشركات الجهوية لتدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل، والشروع في بيع المؤسسات الصحية العمومية والاستيلاء على الأراضي الجماعية وتمرير ما يسمى ب«الدعم الاجتماعي» لتصفية صندوق المقاصة ونظام التغطية الصحية

بصر النظام المخزني، كممثل وخادم أمين لمصالح الكتلة الطبقة السائدة وكتلميذ نجيب للقوى الامبريالية، على مواصلة حربه الطبقة ضد الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية باستهداف مكتسباتها التاريخية من خلال تنفيذ إملاءات وتوصيات المؤسسات الإمبريالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والرامية إلى التحرير الشامل للاقتصاد والأسعار وتوفير كل الشروط لتعزيز هيمنة الرأسمال الخاص المحلي والأجنبي على حساب القطاع العمومي الذي يتعرض للتآزيم والتخريب الممنهج بهدف تصفيته وتفتيته للخوادم مع ما يترتب عن ذلك من ضرب للخدمات العمومية التي شكلت تاريخيا مكسبا للشعب يخفف عنه معاناة الأزمة وتردي أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية.

النهج الديمقراطي العمالي يتضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني ويدين العدوان الإرهابي الصهيوني الذي يستهدفهما

واحتلال غزة والضفة الغربية وتهجير الشعب الفلسطيني.
-يحدد أدانته لسياسة التطبيع التي ينهجها النظام المخزني مع الكيان الصهيوني ضدا على إرادة ومصالح الشعب المغربي.
-يدعو الشعب المغربي وقواه المناضلة إلى تكتيف كافة أشكال التضامن والإسناد للشعب الفلسطيني ولقوى المقاومة في لبنان والمنطقة ككل، والآنحراط بكل قوة في المبادرات النضالية التي تدعو إليها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

المكتب السياسي
22 سبتمبر 2024

المقاومة، فإنه:
-يدين بشدة حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني. كما يدين الاعتداءات الإرهابية الصهيونية ضد الشعب اللبناني.
-يحدد تضامنه المطلق مع الشعبين الفلسطيني واللبناني ومقاومتهم الباسلة التي تلقن كل يوم للكيان الصهيوني الدروس تلو الدروس في الصمود والتضحية وقوة الإرادة وحسن التخطيط وتدير المعركة مما كند ويكبد هذا الكيان العنصري النازي الخسائر العسكرية والبشرية والمادية الجسيمة ويحبط كافة مخططاته الإرهابية للقضاء على المقاومة

الصحية والاجتماعية. ويتم كل هذا بمشاركة ودعم وغطاء مكشوف من طرف القوى الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبتواطؤ مفضوح من طرف الدول العربية الرجعية وفي مقدمتها المطبوعة مع الكيان الصهيوني. والهدف واضح وهو ترهيب الشعب اللبناني والانتقام من مقاومته الوطنية التي هبت لإسناد المقاومة الفلسطينية منذ بدء العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني بعد ملحمة «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر 2023.
إن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وأطلاقا من موقفه المبدئي في إسناد المقاومة الفلسطينية واللبنانية وكافة قوى محور

يستمر الكيان الصهيوني في شن حرب الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة واعتداءاته المتواصلة على الضفة الغربية وما يرافق ذلك من حصار وتجويع واعتقالات لآلاف الفلسطينيين/ات مع ممارسة كافة أشكال العنف والتعذيب في حقهم/ن. كما يواصل اعتداءاته الإرهابية المتكررة على الشعب اللبناني، وخاصة في الجنوب، والتي شهدت تصعيدا خطيرا، خلال المدة الأخيرة، باستهداف قيادات المقاومة بالاعتقالات الإرهابية وتفجير آلاف أجهزة «الباجر» وأجهزة الراديو اللاسلكية يومي 17 و18 سبتمبر 2024 مما أدى إلى سقوط 32 شهيد وجرح أكثر من 3000 من المقاومين والمدنيين والأطر

النقابة الوطنية للفلاحين تطالب بإعلان المناطق المتضررة من الفيضانات مناطق منكوبة

- يطالب برده الملاكين الكبار ناهي المياه ووضع حد لاستيلاء شركات المتاجرة في مياه المنابع، وفي مقابل ذلك التعجيل بإنشاء السدود التلية لوضع حد لهدر المياه السطحية ولإنعاش القرشات المائية.
- يطالب بدعم خاص بالفلاحين الكادحين بالمناطق المسقية لخفض تكلفة استهلاك المياه المحلاة ومواجهة تكلفة المحروقات، وبدعم خاص وكاف لتشجيعهم على استعمال الطاقة الشمسية.

- يطالب بوضع حد للتلاعب في توجيه الإعانات والبرامج المخصصة للفلاحين الكادحين ويحذر من استغلالها لأغراض سياسية ضيقة على حساب الفلاحين الفقراء المعنيين بها.

- يدعو الدولة للتدخل لدعم الرعاة والكسابة عبر برامج خاص يرتكز على إستصلاح وحماية المراعي والغابات وتوفير الأعلاف والخدمات البيطرية وحمايتهم من السماسرة، ويطالب بحماية الفلاحين الصغار منتجي الحليب من استهتار وابتزاز الشركات و«التعاونيات» المجمعة والمعبئة والموزعة للحليب.

- يحذر من استغلال شعار «ترشيد استهلاك المياه» للإجهاد على الفلاحة المعاشية والأسرية. ويطالب الدولة برفع العراقيل أمام الفلاحين الكادحين والسماح لهم بحفر وتعميق الآبار لانقاذ مزرعاتهم وقطعانهم ولمواصلة عملهم النبيل في تموين السوق الداخلية. في المقابل يطالب بتوقيف برامج التمويل والإعانات السخية الموجهة لأصحاب الضيعات الكبرى للفلاحة التصديرية التي تشكل السبب الرئيسي في استنزاف الفرشة المائية ببلادنا التي تتميز بمناخ شبه جاف.

- يطالب الحكومة بالتقيد التام بمضامين الإعلان الأممي لحقوق الفلاحين والعاملين بالمناطق القروية الذي صادق عليه المغرب في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 18 دجنبر 2018.

- يحدد مطالبته لوزير الفلاحة بفتح حوار مركزي وجهوي عاجل مع النقابة الوطنية للفلاحين المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي للإصغاء لمطالبها ومقترحاتها بعيدا عن التمثيليات الصورية ولوبيات المصالح التي تختفي وراء تمثيل الفلاحين.

وختاما ينوه المكتب الوطني بالحضور الميداني المشرف وبالمجهودات التنظيمية لفروع نقابتنا ويدعو عموم الفلاحين والرعاة للاتحاق بها والاستعداد للرد على تجاهل الوزارة لأوضاعهم ولطلب الحوار المركزي مع نقابتنا، كما يدعو فروع النقابة الوطنية للفلاحين والفروع الجامعية للتعنية من أجل المساهمة في تنفيذ التوصيات والقرارات الترافعية والنضالية التي تم اتخاذها، على الصعيدين المركزي والمحلي والشروع في الإعداد الجماعي للمؤتمر الوطني الثاني للنقابة الوطنية للفلاحين.

عاشت وحدة الفلاحين، عاشت النقابة الوطنية للفلاحين
عاشت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، عاش الاتحاد المغربي للشغل
المكتب الوطني في 14 و18 سبتمبر 2024

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للفلاحين اجتماعا موسعا بحضور الكاتب العام للجامعة وعددا من أعضاء الكتابة التنفيذية وبعض مسؤولي الفروع الجامعية؛ وكان الاجتماع الذي ظل مفتوحا من 14 إلى 18 سبتمبر الجاري مناسبة لتدارس الوضع العام للفلاحين الكادحين من خلال تقارير محلية وجهوية دقيقة رصدت واقعهم والآثار السلبية للسياسات الفلاحية المتبعة على الفلاحة المعاشية وعلى السيادة الغذائية في بلادنا.

وبعد نقاش مستفيض، انتهى إلى خلاصات وتوصيات تنظيمية ترافعية ونضالية، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للفلاحين:

- يتقدم بخالص العزاء في وفاة العديد من الفلاحين والوطنيين القرويين بالمناطق الجنوبية الغربية والجنوبية الشرقية إثر الفيضانات الأخيرة وينمى الشفاء للمصابين والسلامة للمفقودين.
- يؤكد من جديد أن الفيضانات التي اجتاحت مناطق واسعة، فضحت مرة أخرى ندرة وهشاشة البنيات التحتية وضعف منظومة الإنذار والإنقاذ والوقاية المدنية والبنيات الصحية في العالم القروي في مقابل تضخم الهاجس الأمني ومؤسساته.

- يطالب الدولة بإعلان هذه المناطق منكوبة والتدخل المباشر لحماية ممتلكات الفلاحين الفقراء وتعويضهم كليا عن الخسائر في المزروعات والمعدات والقطيع.

- يدعو وزارتي الفلاحة والداخلية وغيرهما لإعادة النظر في القانون 113-13 المتعلق بتدبير الترحال الرعوي والمراعي والقانون 17-64 والقانونين 62-17 المتعلقين بتدبير أراضي الجموع لعلاقة هذه القوانين المباشرة بتنامي نهب أراضي الجموع وتفشي النزاعات الخطيرة حول المراعي. ويطالب الوكالة الوطنية للمياه والغابات بالوقف الفوري لنهب أراضي الفلاحين والرعاة ندعوى إنشاء محميات طبيعية وبرقع يدها عن آلاف الهكتارات التي تحوزها القبائل أبا عن جد في تافرسيت.

- يستنكر قرار التهجير الجماعي للفلاحين في ضواحي المحمدية بذريعة المصلحة العامة ويساند جهود فرع نقابتنا بالمحمدية في تاطير نضالات هؤلاء الفلاحين والفلاحات.

- يطالب برفع اليد عن أراضي الجموع في منطقة الغرب ووقف المتابعات الانتقامية ضد الفلاحين السلالين الذين يتصدون لنهب أراضيهم.

- يطالب بتقديم الدعم المباشر للفلاحين الصغار وتخفيض ثمن البذور والمبيدات الضرورية والأسمدة والعقاقير البيطرية عوض إغراق الهدايا على الشركات الكبرى المنتجة والموزعة للشبائيل والبذور المختارة؛ وتقديم الدعم لتخليف القطيع الضائع جراء توالي سنوات الجفاف. كما يدعو الدولة لتحمل مسؤوليتها كاملة فيما يروج من بذور ومبيدات مغشوشة وخطيرة، يؤدي ثمنها الفلاحون والمستهلكون على حد سواء.

- يطالب ببرامج فعالة لحماية وتنمية الواحات عوض دعم ملاكي «غابات النخيل» على حساب تراثنا الثقافي و ثرواتها المائية ومجالنا البيئي.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تدعو لمسيرة وطنية

تدارست السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع في اجتماعها الدوري ليوم السبت 14 سبتمبر 2024 أبرز تطورات القضية الفلسطينية وبرنامج العمل للفترة المقبلة؛ وتوقفت بشكل خاص على مظاهر استمرار التلاعب بالمفاوضات من طرف أمريكا بتنسيق مع الكيان الصهيوني في وقت تتصاعد فيه حرب الإبادة الجماعية (من تجويع ونقتيل واعتقالات ومحاولات التهجير...) في الضفة وخاصة في قطاع غزة والانتحامات المستمرة للمسجد الأقصى من قبل قطعان المستوطنين تحت حماية شرطة الكيان، كل ذلك في ظل الصمت الرهيب للمنظم الدولي ومؤسساته.

ويعد تداولها في أهم محاور برنامج العمل خلال الفترة القادمة، واستحضارها لانطلاق معركة طوفان الأقصى المجيدة التي لم يعد يفصلنا عن الذكرى الأولى لانطلاقها سوى 3 أسابيع؛ قررت السكرتارية الوطنية للجبهة إبلاغ الرأي العام بما يلي:

(1) عزيمتها تنظيم ندوة صحفية يوم الثلاثاء 1 أكتوبر 2024 بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وذلك لتقديم برنامج المبادرات النضالية التي تعزم الجبهة القيام بها.
(2) إعلانها تنظيم مسيرة وطنية مركزية يوم الأحد 6 أكتوبر 2024 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا انطلاقا من ساحة باب الحد بالرباط. كما ستتنظم بوما وطنيا احتجاجيا على حرب الإبادة والتطبيع مع العدو الصهيوني، وتضامنيا مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، الاثنين 7 أكتوبر 2024، في مختلف مناطق بلادنا.
(3) دعوتها جميع مكونات وفروع الجبهة ومختلف هياكلها إلى التعبئة القصوى لرفع التحديت على طريق النصر للشعب الفلسطيني وإسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني-المجرم.

السكرتارية الوطنية
14 سبتمبر 2024

منجميو بني تجيت يحتجون ضد تفويت المناجم وحرمانهم من مصدر رزقهم

إن هذه الإجراءات توحى بفشل السلطة والجهات المعنية في تدبير الأزمة و انحيازها الفادح لهذا المستثمر الذي يستغل منصبه بشكل غير قانوني لتصرف ازمته على حساب الأبرياء والكادحين، و بدل هذا الانحياز المرفوض من طرف المنجمين وجب على الجهات المعنية التعجيل بحلول آنية تضمن العيش الكريم والاستقرار لكل فئات الشغيلة المنجمية.

إننا كمنجمين نعلن للرأي العام المحلي والوطني ما يلي:
- رفضنا القاطع لتجويع الساكنة ومحاولة إخضاعها لجشع الرأسماليين رغما عنها.
- مطالبتنا بالحل الفوري لأزمة التسويق.
- مطالبتنا بتوفير المتفجرات بشكل عاجل.

- مطالبتنا الدولة بالتدخل عبر مقاربات اجتماعية و تنمية كفيلة بمحاربة الفقر والبطالة.
- مطالبتنا بإيجاد حلول واقعية لضحايا تفويت جبل بوغروس.
- عزيمنا مواصلة إعتصامنا السلمي المفتوح من داخل مركزية كاديطات حتى تحقيق مطالبنا العادلة.
- مناشدتنا لكل ساكنة بني تجيت والإطارات المناضلة وعموم أحرار و حرائر الشعب المغربي إلى تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة.

تعيش بلدة بني تجيت/إقليم فجيح مؤخرا على وقع وضع اجتماعي مازوم بسبب شل القطاع المنجمي على مستوى الإنتاج والتسويق، وذلك بعد وقف الإمداد بالمتفجرات اللازمة للإستغلال ومنع الإتجار في المعادن بشكل عام. ويأتي ذلك في ظل تملص مركزية الشراء والتنمية (كاديطات) من جميع المهام التي كلفتها بها الدولة منذ تأسيسها وألح عليها القانون المنجمي الجديد المنظم للقطاع بالمنطقة المنجمية بتاقيلات و فجيح .

وتعود جذور هذه الأزمة إلى عملية تفويت جبل بوغروس المنجمي من طرف الجهات الوصية على القطاع والسلطات المحلية والإقليمية إلى إحدى الشركات، دون الأخذ بعين الإعتبار أن هذا الجبل كان يعيش من خيرات المعدينة عدد هائل من العمال ويعتبرونه مصدر رزقهم الوحيد في هذه المنطقة التي يقوم اقتصادها على المعادن بشكل أساسي .

بعد احتجاجات هؤلاء العمال المشردين على خوصصة الجبل، و بعد إصرار الدولة على تقيوته للمستثمري، قام العمال بشكل عفوي بأحتلال منجم يستغله أحد هؤلاء المستثمريين بجبل بوظهر بني تجيت، ولأن هذا المستثمر هو نفسه ممثل إقليم فجيح في المجلس الإداري لوزارة الطاقة والمعادن فقد عمل على معاقبة كافة الشغيلة المنجمية وكل من يمت للقطاع بصلة، و نزولا عند رغبته قامت السلطة بتشل حركة هذا القطاع فمُنعت المتفجرات و أوقفت عملية تسويق المعادن.

تصاعد النضالات والاحتجاجات الشعبية بالجنوب الشرقي ضد سياسة التمييز والتهميش

يعرف المغرب حاليا موجة من النضالات الشعبية، أغلبها احتجاجية/مطلبية نتيجة التهميش والاقصاء والاضطهاد والتجوع... فرغم أن هذه المقاومة تبقى مشتتة ودون تأطير سياسي، فهي تزرع بذور المقاومة الشعبية الواعية والمنظمة، الحاملة لمشروع التغيير السياسي. من الممكن أن يكون هذا المشروع مشروع عام متعدد التوجهات الطبقة. من المفاهيم المطروحة على المناضلين هو التعريف بهذه النضالات وتعميم الأخبار والمعطيات، وبناء إطارات وحدوية تضامنية مع مختلف الضحايا، مع مختلف بؤر المقاومة مهما كان مستواها... الى القراء والقارئات بعض النماذج من النضالات الشعبية، خاصة بالمغرب «غير النافع»، المغرب المهمش، المغرب الذي يعاني من الاقصاء ومن العزلة، المغرب الذي يحارب فيه المخزن كل ما هو تقدمي، كل ما هو معارض...

”

1 - مقاومة بني تجيت متعددة الخلفيات والمطالب

تصاحب دائرة بني تجيت بجبال أربعة: بوظهر، بوغروس، خلوف، تسامرة. يشكلان جبلي بوظهر وبوغروس، مصدر ثروة معدنية هائلة، تعيش منه الآف الأسر من منطقة بني تجيت، تالسينت، كرامة، بوذنيب ومناطق أخرى تمتد الى تغغير، الريش... الملاحظ أن المستفيدين الحقيقيين من هذه الثروة الطبيعية يتكونون من مجموعة قليلة، من رجالات وزارة الداخلية، ومن بعض المنتخبين...

تعرف بني تجيت حاليا موجة من نضالات متعددة الخلفيات والمطالب.

- أمام غياب القانون المنظم لاستغلال المناجم (صرح قائد سابق أمام المأل أن قانون الشغل لا يهم قطاع المناجم بالمغرب)، فان قانون الغاب، قانون القوة هو السائد في العلاقات بين بين الباطرونا و العمال، هو السائد في الهرولة نحو امتلاك أماكن الاستغلال (la ruée vers les filons). القوي والمرتبطة بالسلطات المحلية والإقليمية (بوغروس، فكيك) يبقى صاحب أكبر غنيمة.

- أمام هذا الوضع، وتحت شعار «عشت بزاف عشت بزاف، خلو الشعب اعيش شيوية» اقتحمت العشرات من ضحايا الاستغلال، من الجياع، من المهمشين، من المعطلين بعض المناجم (أكبر منجمي جبل بوظهر)، فنظموا جماعيا الاستغلال، والتسويق، وتوزيع الدخل. نعت البعض العملية بـ«الفوضى، فوضى المثمنين». واغلبية الساكنة تحدث عن تحرير المناجم...

ترددت الدولة في مواجهة «تمرد الجياع»، لأن العديد من القبائل لها امتداد داخل «المتمردين»، ولها تاريخ دموي مع الجيش الفرنسي وعناصر المخزن... اختارت الدولة أنبشع رد فعل باتخاذ قرار تجويع المنطقة بكاملها: منع تسويق المنتوج بواسطة «كادطاف (CADETAF) المركز العمومي التي تحتكر «قانونيا» شراء المنتوج المعدني. انه عقاب جماعي لا يشمل فقط «المتمردين» بل الساكنة كاملة، أطفال وشيوخ...

وتجلى رد فعل الضحايا في قرار الكادحين المنجمين، والمستغلين الصغار (Les petits exploitants) تنظيم

اعتصام مفتوح أمام «كادطاف» ابتداء من يوم الجمعة 20 شتنبر 2024. وقد عرفت بني تجيت مسيرات الضحايا.

مما كتب في هذا المجال: «بني تجيت: الى أين؟»

«فوضى» بالنسبة للبعض، ام تمرد الجياع بالنسبة للبعض الآخر؟ السلطات المحلية تنتظر التعليمات والقوات الخاصة؛ من جديد «الجياع والكادحين» يستولون على أكبر منجمين. جبال المنطقة الغنية بمعادنها قبله لضحايا التهميش والاقصاء والجفاف... من مناطق تالسينت، كرامة بوذنيب، بوغان، تغغير...

بني تجيت 20/9/2024 ضد التجويع الجماعي



2 - نضال دواوير بلدة كرامة من أجل فك العزلة

بلدة كرامة (بين الريش وبني تجيت) يوم 27 شتنبر 2024.

«معتصم ساكنة دوار عشير وتامزليت جماعة كير كرامة أمام قيادة كرامة تنديدا بواقع التهميش واللامبالاة وفك العزلة.

الطريق الرابطة بين كرامة وقصر عشير مقطوعة بسبب الأمطار السابقة والى حدود الآن لازالت مقطوعة.»

المناضل كريم، من عين المكان

3 - تدرارة مواصلة النضال من أجل الحق في السكن.

مازالت المعركة البطولية حول الحق في السكن بتندرة والتي يخوضها بعض المقصيات والمقصيين من هذا الحق الأساسي مستمرة للأسبوع الثاني على التوالي، وهي مرشحة للمزيد من التوهج والتصعيد أمام سياسة صم الاذان من طرف الجهات المسؤولة.

وعليه، فإن المطلوب الآن هو ضرورة فتح حوار حقيقي مع اللجنة التي تمثل المحتجين،

الحل: رفع التهميش والاقصاء على المناطق المتضررة من سياسات الدولة، إعادة النظر في قانونية «المجموعات» التي تنهب خيرات المنطقة، قرض تطبيق مدونة الشغل في «الأوراش/الطاشرونات» المستغلة لليد العاملة، توظيف الشباب الحامل للشواهد (هناك حاملي الشواهد العليا يشغلون ككادحين يدويين في الجبال).

لو تم الغاء النهب الخاص لخيرات المنطقة وتأسست التعاونيات لما وصلت الحالة إلى ما وصلت إليه.

حذاري من إجراءات قمعية! النتائج ستكون وخيمة...»

- خرجت في الأيام الأخيرة ساكنة قصر أيت وزاك (مسقط رأس الشهيد موحى أزوكاع الذي أطلق في المنطقة أول رصاصه ضد الجيش الفرنسي بداية القرن العشرين) مطالبة برفع التهميش على المنطقة. شكلت النساء غالبية المتظاهرين.

- انتقلت العشرات من ساكنة قصر بني تجيت الى مقر الدائر ببني تجيت مطالبة بكهربية المدرسة وتعميد الطريق بين القصر والمقر... أي فك العزلة عن أهالي القصر عامة، وعن التلاميذ خاصة. تلاميذ الأعدادي والثانوي ينتقلون الى المركز في ظروف صعبة. انتقلت العشرات من سكان القصر الى وسط «فيلاج» ببنيجيت يوم السبت 21 شتنبر 2024 للاحتجاج.

واعتماد مبدأ الشفافية مع الرأي العام بنشر لأئحة المستفيدين والمستفيدات من التجزئة التي انشئت لإيواء ساكنة حي الخيام، وإيجاد حلول مستعجلة للمقصيين. (عن المناضل كبورى الصديق)

4 - منطقة ارفود: الساكنة تستغيث، فمن يجيب؟

« صرخة مواطنين شعروا بالحكرة انا منهم من طرف المسؤولين ... مباشرة بين ارفود والريصاني. ساكنة دوار السيقا التابع لجماعة السيقا قيادة عرب الصباح زين ارفود، احتجاجا على التهميش والحكرة من الجماعة السيقا وقيادة ارفود...» (مواطن من عين المكان)

5 - قصر ايش في الحدود مع الجزائر: الساكنة ضد التهميش...

في اجتماع مع ممثلي الساكنة، عامل بوعرفة يحاول اخماد الاحتجاج بوعود يعلم الله مصيره، ويؤكد على حساسية المنطقة الحدودية، وضرورة الهدوء و...»

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي وأحداث الفينديق الأخيرة

إبراهيم النافعي

تابعنا في شبيبة النهج الديمقراطي العمالي بقلق واستياء كبيرين حدث محاولة الهروب الجماعي للشباب عبر معبر سبتة المحتلة ابتداء من الأحد 15 شتنبر 2024، الذي تمت مقابلته بالإنزال الكبير لمختلف قوات القمع التي طوقت مدينة الفينديق وساحلها ونزوح مجموعات غفيرة من الشباب والأطفال من مختلف مناطق المغرب نحو مدينة الفينديق.

إن هذه الأحداث الأليمة والمؤسفة هي نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة التي تعيشها البلاد المتمثلة أساسا في اتساع رقعة البطالة بشكل

مهول، والهشاشة والتفكير خاصة في صفوف الشباب أبناء الطبقات الشعبية. فحسب الأرقام الرسمية لمؤسسات الدولة تتجاوز البطالة في صفوف الشباب المتعلم 26 في المئة ويوجد 1/4 من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة خارج أي مؤسسة تعليمية أو تكوينية أو شغلية، كما أن الدولة تتماذى في إغلاق كل منافذ الترقى الاجتماعي مثل تعنتها في محل ملف طلبة الطب والصيدلة، وفرض سقف 30 سنة في مباراة التعليم وغيرها من القطاعات، إضافة إلى اعتماد المقاربة القمعية في حق كل من يطالب بحقوقه العادلة مثل استمرار الاعتقال التعسفي لشباب حراك الريف... إن من بين الدلالة السياسية لهذه الأحداث هو الإعلان عن إفلاس ما سمي بالنموذج

التنموي الجديد. الأمر الذي يتطلب تغيير جذري يقطع مع الفساد والاستبداد والتبعية للخارج خاصة الامبريالية الفرنسية والأمريكية والكيان الصهيوني. كما أن التعامل البوليسي الذي نهجته الدولة في تعاطيها مع هذا الحدث كشف أن المغرب يلعب دور الدركي في علاقته بدول الاتحاد الأوروبي، كما بين عن الوجه العنيف لدولة المخزن.

إن هذا الحدث يسائلنا كتنظيمات شبيبية مناضلة، فمن المفروض أن نسعى لتأطير هذه الطاقات الشبابية التواقفة لغد أفضل، والتي بينت أنها مستعدة لمواجهة كل المخاطر من أجل تحقيق الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية. صحيح أننا كشباب مناضل نتعرض لكل أشكال التضييق والحصار التي تعرقل

تأطيرنا للشباب وتوجيه هذه الطاقات الخلاقة من أجل النضال ضد الفساد والاستبداد، ولكن رغم ذلك ينبغي أن نعمل جميعا من أجل تقديم عرض سياسي وحدوي قادر لف الشباب وفتح الطريق أمام إمكانية إحداث تغيير موازين القوى لصالح أبناء الشعب المغربي.

في الأخير نطالب بفتح تحقيق نزيه في هذه الأحداث المؤلمة وتحديد المسؤوليات وترتيب العقوبات بالمتورطين في العنف وكل أشكال المعاملة الحادة بالكرامة الإنسانية، كما نطالب بإطلاق سراح كافة الموقوفين وارجاعهم في شروط إنسانية إلى منازلهم ومعالجة الجرحى...

الكاتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي

حول «نزاعات الشغل الجماعية»



(الضحايا بالتاكيد)، الباطرونا المفترسة، الدولة (محايدة شكليا، بجانب الباطرونا عمليا).

قوة العمال/ت تكمن في وحدة الضحايا، الكفاح الميداني (تعطيل مختلف أنشطة المقاول من الإنتاج إلى التوزيع...)، صلابة النقابة، تضامن نقابي (قطاعي، وطني...)، تضامن القوى الممانعة ومختلف اصديقاء وصديقات الطبقة العاملة، حملة إعلامية وطنية ودولية...

الحقوق غير مرتبطة فقط بالنصوص والقوانين الرسمية، النضال والشارع هي من تصنع موازين القوى وبالتالي تفرض الحلول التي ترضي ضحايا الرأسمال المفترس. كل التضامن مع عاملات وعمال سيكوم سيكوميك بمكناس.

كل التضامن مع عمال منجم بوزازار بورزازات.

لجن شكلية تساهم في ضياع حقوق العمال/ت

مراحل محاولة التسوية:
1- محاولة التصالح على مستوى مفتشية الشغل. (المادة 551)
2 - اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة (المادة 557).
3- اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة (المادة 564)

4 - التحكيم: يعهد إجراء التحكيم الى حكم يختاره الأطراف باتفاق بينهم، ضمن قائمة حكام تصدر بقرار للوزير المكلف بالشغل. (المادة 567). ههههههه

نتائج مختلف المراحل تحددها موازين القوى. بشكل عام هناك 3 أطراف: العمال/ت

حول نضال عمال منجم بوزازار الاسبوع الثامن



بمر 254 عامل ب منجم بوزازار جماعة وسلطات إقليم ورزازات بواحدة من أكبر أزماتها الاجتماعية، حيث يعاني العمال من طرد تعسفي بعد حرمانهم من مجموعة من الحقوق والمكتسبات (التغطية الصحية الأقدمية...)، مما أدى إلى تفاقم معاناتهم ومعاناة أسرهم. هؤلاء العمال، الذين كانوا يشكلون بالأمس العمود الفقري للمنجم وضحوا بالغالي والنفيس من أجله، وجدوا أنفسهم بلا عمل منذ أكثر من 3 أشهر ومحرومون من أبسط الحقوق، مما دفعهم إلى الدخول في احتجاجات مستمر منذ أكثر من ثلاثة أشهر.

قامت الشركة Ctt بإغلاق الأوراش التي كانوا يعملون بها لذلك قامت بطردهم، جلهم يعيلون أسرا وبعضهم يواجهون ظروفًا صحية صعبة.

يواجه العمال وأسرهم صعوبات اقتصادية خانقة بسبب توقف مصدر دخلهم الأساسي. بالإضافة إلى أن أطفالهم مهددون بالهدر المدرسي نظرا للارزمة التي تمر بها أسرهم

من هذا المنبر: يطالب العمال السلطات المحلية والإقليمية بالتدخل العاجل لوضع حد لهذه الأزمة وإيجاد حلول انية للارزمة. كما أنهم يناشدون النقابات والحقوقيون والمجتمع المدني ووسائل الإعلام الضمائر الحية للوقوف بجانبهم وتبليط الضوء على معاناتهم تطبيق القانون وحماية حقوقهم.

إن تجاهل هذه الأزمة وعدم تقديم حلول عادلة ومستدامة يزيد من توتر الأوضاع ويضر بالاستقرار الاجتماعي في المنطقة. يجب على جميع الأطراف المعنية التحرك بسرعة لحل الأزمة وإنهاء معاناة العمال

احمد أيت سعيد مناظر نقابي بالمنجم

التضامن العمالي ضرورة ملحة



انتقل العديد من عمال كدش من تنغير الى منجم بوزازار بورزازات للتضامن ميدانيا مع عمال المنجم (امش). كل التحية والتقدير. طبقة واحدة وقضايا واحدة.

نشأة الحركة النقابية في العالم العربي

سلامه ابو زعيتر

بعد الحرب العالمية الاولى فكانت نشأة الحركة النقابية المغربية التي تبعت تأسس تعاضدية البريد عام 1916، كأول تنظيم تعاوني بالمغرب، حيث قامت بتأسيس ثلاثة تجمعات مهنية وهي: الجمعية العامة لموظفي الحماية 10 مايو 1919، وتجمع عمال ومستخدمي الشحن والإفراغ المغربي 8 يونيو 1919، اتحاد واديات شغيلة الكتاب بالدار البيضاء 10 يوليو 1919، وتبعها تشكيلات نقابية أخرى ناضلت من أجل تحقيق المطالب الأساسية ومنها الاعتراف القانوني بالحقوق النقابية، العطلة الأسبوعية و يوم عمل من 8 ساعات.... الخ

شكلت الحركة النقابية العربية في الوطن العربي تحالف عمالي قوي أسس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عام 1956م، كمنظمة نقابية قومية شعبية تضم المنظمات النقابية العمالية العربية في المستوى القومي، وقامت بالتوقيع على ميثاق شرف تاريخي عام 1960 م، يحدد خطوات أساسية نحو تكوين حركة عمالية عربية موحدة تجسد وحدة الأمة العربية، ووحدة نضالها.

النقابي في ظل ظروف صعبة سياسية واقتصادية وتوج هذا النضال بتأسيس الاتحاد العام 1938، والذي ساهم في تعزيز وحدة الطبقة العاملة، ودمجها في معركة التحرر الوطني، وتنظيم علاقات العمل وحماية العمال، ولاسيما بعد ازدياد حجم الاستثمارات الوطنية في مجال صناعة الغزل والنسيج والكبريت وغيرها، وذلك بالسعي لإصدار قانون للعمل يوفر للعمال الحماية القانونية ومع بداية الاستقلال في عام 1946.

أما في دولة العراق فقد ظهرت مع بداية الحكم الملكي، استناداً للقوانين العثمانية السابقة والتقاليد الدستورية المتبعة في الدول الأخرى، فكانت قرارات الحكومة تجيز تأسيس النقابات، وتشكلت منها: نقابة المحامين 1918، الجمعية الطبية العراقية 1921، وجمعية العمال 1928، وجمعية تعاون الحلافين 1929، وجمعية عمالية «جمعية أصحاب الصنائع في العراق 1929».

أما دول المغرب العربي فقد تأثرت بشكل كبير بتطور الأوضاع في فرنسا

شكلت الحركة النقابية العربية في الوطن العربي تحالف عمالي قوي أسس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عام 1956م، كمنظمة نقابية قومية شعبية تضم المنظمات النقابية العمالية العربية في المستوى القومي، وقامت بالتوقيع على ميثاق شرف تاريخي عام 1960 م، يحدد خطوات أساسية نحو تكوين حركة عمالية عربية موحدة تجسد وحدة الأمة العربية، ووحدة نضالها.

9 الحركة العمالية والنقابية العربية ان تمتد بجذورها بين صفوف العمال العرب، وارتبط جزء من نضالها بمواجهة الاستعمار ومعارك التحرر، والاستقلال الوطني من خلال مشاركة العمال في النضال السياسي والاجتماعي ومكافحة الاستغلال والتسلط القطاعي والرأسمالي، والثقافة البالية الموروثة من عهود الاستعمار وتداعياتها وأمراض اجتماعية، فكانت الاسبق في تكوينها من الأحزاب السياسية، ولعبت دور كبير بتأسيس تحالفات واسعة شكلت أساساً للمجتمع المدني.

بدأ تشكيل وتأسيس النقابات العمالية العربية ما بين نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وقد تميز بانها جزء من حركة التحرر ضد الاستعمار، وبعد الاستقلال تحولت هذه النقابات، أو الاتحادات العمالية إلى مؤسسات جماهيرية ضخمة وقوية، لا يزال بعضها يلعب دوراً هاماً في حياة شعوبها، سواء من حيث دورها السياسي أو دورها المطلبي بين صفوف العمال.

حول اللجن العمالية الإسبانية

بمبادرة من الحزب الشيوعي الإسباني، و خلال سنوات الستينات، تشكلت لجان عمالية، عبر مجموع التراب الإسباني و عبر قطاعات اقتصادية مختلفة تمكنت من اختراق النقابات العمودية، التي كانت تحت وصاية النظام الفرانكوي. رغم عدم قانونيتها، تمكنت اللجان العمالية من اكتساح الانتخابات النقابية لسنة 1966، و عقدت أول اجتماع وطني لها في 1967.

في 1976، و مع بداية التحول الديمقراطي الإسباني، ستعقد اللجان العمالية مؤتمرها التأسيسي لتشكيل مركزيتها النقابية. لن يتم الترخيص الرسمي لها إلا في 27 أبريل 1977، مباشرة بعد اغتيال مجموعة من أعضائها، من طرف إرهابيين يمينيين، في مجزرة أوتوتشا، بمدريد.

تحتل النقابة المرتبة الأولى، بين المركزيات النقابية، منذ أول انتخابات نقابية، تنظم في إسبانيا الديمقراطية في 1978. يتجاوز أعضاء نقابة اللجان العمالية المليون عضو (2010) [4] (في 8 أكتوبر 2010)، و تقتسم المشهد النقابي الإسباني مع الاتحاد العام للعمال (UGT)، المقرب من الحزب العمالي الاشتراكي والكنفدرالية العامة للعمل، اللاسلطوية المذهب.

تأسست نقابة اللجن العمالية من البداية على أساس مبادئ عامة «نقابة مناضلة وطبقية ووحودية وديمقراطية ومستقلة وتشاركية وللرجال والنساء واجتماعية سياسية ودولية متعددة الأعراق والثقافات. تهدف إلى إلغاء المجتمع الرأسمالي وبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي».

بتأطيرها للطبقة العاملة الإسبانية، فقد لعبت دوراً مهماً في مختلف المحطات النضالية، خلال عهد النظام الفاشي الفرانكوي وبعده.

ان تجربة اللجن العمالية (في التنظيم، في ربط النضال النقابي بالنضال السياسي...) تجربة مهمة يمكننا الاستفادة منها.

أن التجارب كالسوفييات بروسية القيصرية، واللجن العمالية بإسبانية تحت الفاشية، وتجارب الحركة النقابية بأميركا اللاتينية تحت الاستبداد العسكري... تجارب غنية تختلف على التنظيمات النقابية الكلاسيكية التي تولد البيروقراطية وتدخل في التوافقات الطباقية مع الباطرون ومع أجهزة الدولة الرجعية ...

فموازاة مع عملية «بناء الحزب الثوري تحت نيران العدو» (حزب الطبقة العاملة المؤطر لعموم الكادحين والكادحات)، يجب «بناء إطارات جماهيرية مكافحة تحت نفس النيران» في مقدمتها إطارات خاصة بالطبقة العاملة (نقابات، مجالس، لجن...). لا يمكن فصل النضال النقابي، الحقوقي، الفكري... عن النضال السياسي من أجل مجتمع جديد.

منقول بتصرف

ربطت الحركات النقابية والعمالية بين القضايا الاقتصادية والسياسية في نضالها لتحسين أوضاع العمال الاقتصادية، كما كانت في طليعة العمل النضالي من أجل الاستقلال والحرية من الاستعمار، وانتزعت الاعتراف بها في المجتمع الدولي، انسجاماً مع الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة (23) الفقرة (4) لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966م في (المادة 8 الفقرة أ) حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفي الانضمام إلى النقابة التي يختارها دون قيد سوى قواعد المنظمة المعنية على قصد تعزيز مصالحه الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها ولا يجوز إخضاع هذا الحق لأي قيود غير تلك التي ينص عليها القانون ويشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن القومي والنظام العام حماية لحقوق الآخرين وحررياتهم.

(*) سلامه ابو زعيتر:

- عضو الأمانة العامة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

- رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية

- عضو مجلس إدارة صندوق التشغيل الفلسطيني

- عضو مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي

- مدرب واستشاري التنمية البشرية

الأزمة بالمغرب، أزمة نظام أم أزمة نخب؟

ج. حسن

يعرف المغرب أزمة عميقة غير مسبوقة على كافة المستويات، فعلى المستوى السياسي تم تدجين أغلب القوى والتحكم فيها وأصبحت مجرد أداة لتنفيذ سياسات النظام اللاشعبية، أما على المستوى الاقتصادي فقد تم إغراق البلاد في المديونية وأصبح النسيج الاقتصادي التبعي غير قادر على استيعاب مئات الآلاف من الشباب الجدد الذي يلتحقون كل سنة بسوق الشغل الذي يعرف استغلالا مكثف للطبقة العاملة بتواطؤ مكشوف من طرف السلطات مما ينعكس حتما بشكل سلبي على أوضاع التشغيل وأسرها، مما أدى إلى تزايد نسبة الغاضبين/ات من هذه الأوضاع الكارثية التي يعيشونها وهو ما يؤدي إلى رغبة الأغلبية الساحقة إلى الهجرة بما فيها الكفاءات نتيجة انسداد الآفاق والضبابية حول المستقبل والحركة.

وفي غياب المساوات في إسناد المسؤوليات خاصة في القطاع العمومي وشبه العمومي، وفي الوقت الذي عجز فيه النظام على تلبية المطالب الاجتماعية والسياسية المشروعة لعموم الشعب المغربي بحكم طبيعته اللاديمقراطية، إلا أنه تمكن من إحكام سيطرته على الشعب بواسطة القمع المسلط سواء بالتضييق أو بتلفيق التهم موظفا القضاء غير النزاهة لحسم صراعه مع غير المنضبطين/ات لقراراته ومستعملا كذلك أشباه الصحفيين/ات للتطليل لسياساته أو لتثويبه معارضيه، لكن إذا كان النظام القائم

يقوم بكل هذا خدمة ودفاعا على مصالح الطبقات السائدة المالكة لوسائل الإنتاج والمنتفة حوله، فأين دور للقوى المعارضة؟ تنقسم المعارضة إلى قسمين رئيسيين، معارضة من داخل البنية المخزنية، تراهن على تحقيق إصلاحات من داخل المؤسسات، وقد أثبتت التجربة منذ الاستقلال الشكلي، أنها في أحسن الأحوال تتمكن فقط نخب هذه القوى من تحسين أوضاعها الشخصية، بل وتصبح أداة في يد النظام من أجل تمرير سياساته اللاشعبية بل وتكبير أي فعل

أما المعارضة من خارج البنية المخزنية، فرغم أنها تقدم تضحيات كثيرة إلا أن هناك اختلالات كثيرة تشوب اشتغالها وعلاقتها بعضها البعض، مما يجعل منها قوى مساهمة في تجسيد مشاريع النظام أكثر مما هي قوى تعمل من أجل تغييره، فبماذا يمكن تفسير عدم قدرة هذه القوى على تكوين جبهة واسعة واضحة الأهداف والمراحل من أجل تغيير موازين القوى لصالح عموم الجماهير الكادحة؟ وأي تبرير يمكن إعطائه في عزها عن توحيد النضالات الشعبية

إما أن نكون أو لا نكون، لقد حان الوقت لتغيير باراديغم اشتغالنا ولاتخاذ قرارات جريئة من أجل تحريك كل هذه الجماهير المكتوبة بنيران السياسات المخزنية. فبماذا يمكن تفسير عدم قدرة هذه القوى على مسابرة وتوحيد مختلف النضالات الشعبية في كل مناطق البلاد؟ ذلك هو السؤال؟

في مختلف القطاعات والمجالات وفي كل مناطق البلاد؟ إن عدم وقوف أي تنظيم من هذه القوى التي تدعي معارضة للسياسات المخزنية عند هذه الاختلالات وعدم تقديم مشاريع عملية لتجاوز هذا الوضع المأزوم هو رضى عن النفس وبالتالي الرغبة في

نضالي يهدف إلى خلق شقوق في جدران النظام لتحقيق مكاسب فعلية من خلال الوشاية أو العمل على خلق التفرقة وسط الجماهير كشهادة حسن السيرة لدى المخزن من أجل الاستمرار في الاستفادة من الفتات الذي يوزعه عليها النظام.

لعنة الدخول المدرسي والإفلات من العقاب

ج. حسن

يتميز كل دخول مدرسي بالمغرب بالصراع الخفي والعلني بين الطبقات السائدة وعموم الجماهير الفقيرة والتي يطالها التهميش المنهج من أجل إعادة إنتاج نفس التركيبة الطبقية بالمجتمع، فالطبقات السائدة المسنودة من طرف النظام المخزني لا تتوانى في إنزال مخططات طبقية لا شعبية من أجل تدمير التعليم العمومي ونهب المال العام تحت مبررات الإصلاحات المزعومة منذ الاستقلال الشكلي مروراً بالميناق الوطني للتربية والتكوين ثم المخطط الاستعجالي ووصولاً على الرؤية الاستراتيجية والتي نعيش إحدى تمظهراتها من خلال مزيد من خوصصة القطاع وإنشاء ما يسمى بمؤسسات الريادة وخلق مختلف المعيقات أمام أبناء وبنات الجماهير الشعبية في تعليم عمومي مجاني وجيد، إما من خلال وزارة التعليم أو من خلال باقي الوزارات كالتجهيز والماء والكهرباء والشؤون الاجتماعية والفلاحية والاقتصاد... فمزيد من خوصصة قطاع التربية والتعليم يوازيها اكتظاظ بأقسام المدارس العمومية والحرمان من الإطعام المدرسي ومن الداخليات وبالتالي إضعاف التعلم. وإذا أضفنا

إلى هذا غياب البنيات التحتية أو رداءتها من طرق وقناطر ومدارس بما له من تأثير عن أسعار مختلف المواد ومنها المستلزمات المدرسية وإلغاء برنامج مليون محفظة وتعويضه بمنح الأسر التي مؤسرها الاجتماعي تحت العتبة مبلغ 200,00 درهم زيادة على الكوارث الطبيعية التي تصيب مناطق المغرب العميق الذي يطاله التهميش المنهج كزلازل الأطلس الكبير للسنة الماضية وما له من تأثير سلبي عن تعلم بنات وأبناء المنطقة والذي لازالت آثاره السلبية مستمرة لحدود كتابة هذه الأحرف وفيضانات هذه السنة التي مست مناطق الجنوب الشرقي والتي فضحت رداءة البنيات التحتية نتيجة الفساد المستشري في مختلف الإدارات العمومية وما الشعارات التي رفعتها ساكنة إحدى مناطق الأطلس الأمازيغية

حول الغش الذي عرفه بناء قنطرة إلا دليل على إقصاء هذه المناطق من أي تنمية حقيقية فشعار «امدير فلاحى، الحديد رقيقة والرملة ترابة».

يقول بالوضوح: الحديد رقيق أي لا يحترم معايير بناء قنطرة والرملة ترابة يعني أنه لم يتم استعمال الرمل بل فقط التراب مما يؤثر على متانة هذه القنطرة ومثيلاتها، لذلك فالدخول المدرسي بهذه المناطق سيتأثر سلبا كمثلها بمنطقة الحوز نتيجة ما خلقته هذه الفيضانات من آثار على بنايات الحجرات الدراسية والطرق خاصة مع هشاشة سكان هذه المناطق وهذه هي فقط نماذج ظاهرة في الإعلام أم الوضع العام فهو أسوأ بكثير. فأين ربط المسؤولية بالمحاسبة؟ فإذا كان هذا الواقع لعنة على أبناء

وبنات الجماهير الشعبية فإن لعنة الطبقات السائدة تتمثل في كون أبناء وبنات الطبقات الشعبية عازمين/ات على تحدي كل هذه المصاعب والمعيقات التي يضعها النظام المخزني أمامهم/هن رغم غياب آفاق واضحة، وما النتائج التي يتوصلون إليها سواء في البكالوريا أو في التعليم العالي إلا دليل على ذلك.

إن قطاع التعليم هو المرأة التي من خلالها يمكن رصد مدى ديمقراطية نظام ما، فالسياسات التعليمية هي مجال للصراع الطبقي، بل ومركزها لذلك فعلى مختلف شرائح الطبقات الشعبية أن تلتف حول الإطارات المناضلة حقا سواء كانت نقابية أو حقوقية أو تربية أو سياسية لمواجهة مخططات النظام الهادفة إلى القضاء على التعليم العمومي وتحويله فقط إلى سلعة خدمة للرأسمال المحلي والدولي. فبا تلاميذ وطلبة المغرب اتحدوا ويا عموم الكادحين/ات، انفضوا عنكم/كن غبار الانتظارية والاستسلام، فما لا يؤخذ بالنضال يؤخذ بمزيد من النضال ولا شيء غير النضال، فلا تحرر للمجتمع وللطبقات الشعبية إلا بالقضاء وعلى الاستبداد المتمثل في النظام والفساد المستشري بسبب سياساته اللاشعبية.

الهجرة: من جحيم الأنظمة التبعية الى جحيم الاستغلال الرأسمالي و«الحكرة» العنصرية

ان ما وقع في شمال المغرب بداية شهر شتبر 2024، يسائل المجتمع عامة وقوى التغيير خاصة. لقد اختارت المئات من الشباب، اناث وذكور، مخاطرة بحياتها للوصول الى الضفة الأخرى من البحر، الى اسبانيا، الى اوروبا الرأسمالية. المئات من ضحايا اختيارات النظام المخزني التبعية، هاربة من الفقر، من البطالة، من «الحكرة»... تحلم بمجتمع أفضل، وهي تظن أن اوروبا الرأسمالية جنة الفردوس، والواقع، أن واقع المهاجرين بأوروبا يتميز بأشكال أخرى من الميز الطبقي (التهميش، الميز العنصري، الاستغلال الفاحش...). يتشكل أكثر من 90 في المائة من المهاجرين والمهاجرات نحو أوروبا، نحو الخليج، نحو أمريكا من الباحثين والباحثات عن لقمة العيش، تلك اللقمة التي لا يوفرها المغرب المخزني. فلا مواطنة بدون حقوق المواطنة. لا ينحصر الوطن في «البطاقة الوطنية للتعريف». الوطن دون حقوق لا معنى له. يبقى على قوى التغيير أن تراجع برامجها وطرق اشتغالها لاستقطاب ولتأطير ملايين من الشباب للانخراط محليا في النضال العام من أجل مغرب جديد.

لقد اختارت جريدة النهج الديمقراطي، لسان حزب النهج الديمقراطي العمالي ملف الهجرة لعددها 572، نظرا لأبعاد (وخلفيات) الهجرة الجماعية التي أبرزتها أحداث بداية شهر شتبر 2024، أحداث حاول النظام تفسيرها بتدخل المخابرات الأجنبية، فالوقت التي تجد أسبابها في طبيعة النظام المخزني المحلي، وفي التشكيلة الطبقيّة السائدة.

الهجرة في ظل الرأسمالية المعولة

لدول العبور، ومنها دول أفريقيا الشمالية، على أن تقوم هذه الأخيرة بمراقبة تنقلات المهاجرين واعادتهم لبلدانهم.

ان التدابير التي اتخذتها الدول الأوروبية تجاه المهاجرين توضح ان الميزانية التي خصصتها لسياساتها بخصوص الهجرة توظف غالبيتها (أكثر من 80%) في الجانب الأمني، والقليل منها لعملية الإدماج. رغم ذلك فهذا لا يجب ان يحجب عنا ان الاقتصاد الأوروبي في حاجة ماسة للأجانب، فهم كعمال واجراء يخلقون الثروة، وكمستهلكين يساهمون في رفع الطلب على المواد الاستهلاكية والخدمات. فعلى سبيل المثال قامت اسبانيا 2008 باستقدام 12000 مغربية للعمل في الجني، وبالرغم من ذلك ففرنسا من بين الدول التي تعتمد سياسة قمعية اتجاه المهاجرين، فقد كثفت من حملات المراقبة في صفوفهم، توقف المهاجرين غير الشرعيين وترج بهم في مراكز للاحتجاز لشهور ثم تعيدهم لبلدانهم. البرلمان الأوروبي بدوره تبني سنة 2008 ما سمي "توجيه العودة" الذي ينص على توقيف من لا يتوفر على الوثائق التي تخول له التنقل داخل فضاء شينغن، بما في ذلك الأطفال، ووضعهم بمراكز الاحتجاز مدة 18 شهر، وهذا يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان.

في الوقت الذي يتمتع فيه المواطن الغربي بحرية التنقل والاستقرار بأي بلد، اضحى أهل الجنوب مطلوبين بالتوقف على تأشيرات لعبور الحدود بغرض البحث عن ظروف عيش أحسن أو للهروب من الاضطهاد، كما انهم مطلوبون بتراخيص الإقامة ان هم رغبوا في الاستقرار مع ذويهم بديار الغربية، فحق التنقل والإقامة الاختيارية حق حصري على الغربيين من دون سواهم. اما الافريقي، والأجنبي عامة، فوضعت كأجنبي، وكذا صفة "المواطن من الدرجة الثانية" للصيقة به، توظفها المؤسسات الرأسمالية لاستغلاله والاستفادة من خدماته بأجر زهيد، وعلى هذا النحو تعتبر الهجرة عامل في النمو الاقتصادي الغير متكافئ، اما سياسات الهجرة القائمة على الإجراءات الجزرية التي يتبناها الغرب تجاه الأجانب، فلها دور ثابت في تقوية التوجهات العنصرية وصعود اليمين المتطرف الذي جعل من المهاجرين أكباش فداء متهمين بالوقوف وراء كل أزمات الغرب، الاقتصادية منها والاجتماعية والصحية.

يتمتعون الى حد ما بصحة جيدة، ويقدر من التكوين ولديهم إمكانيات لأداء تكلفة السفر والإقامة ببلدان الاستقبال. منهم أيضا من يغادر بلده لظروف سياسية او هربا من الحروب او الصراعات الدينية والأثنية، فيدخلون ضمن طالبي اللجوء، وصفتهم تلك تجعلهم لا يتمتعوا بالحق في الشغل، كما هو الحال بفرنسا، فيضطرون للبحث بطرق غير قانونية عن مصدر للعيش ويصبحون فريسة لكل اشكال الاستغلال والاضطهاد. هكذا تساهم السياسات الأمنية التي تعتمدها الدول الأوروبية في تعقيد وضعية المهاجرين الهشة أصلا، وفي عدم استقرارهم وتجعل اندماجهم شبه مستحيل.

غالبية من غادروا بلدانهم في الموجات الأولى للهجرة يتوفرون على وثائق رسمية سمحت لهم بذلك، غير ان هذه الطريقة الرسمية العادية أصبحت منذ فترة شبه مستحيلة، فيتم اللجوء الى طرق أخرى توظف فيها الرشوة وغيره من الوسائل المشبوهة. ومن عجز عن توفير تلك الوثائق يلجأ للهجرة السرية فيخاطر بنفسه عبر البحر او باجتياز الحدود المجهزة بأدوات مراقبة عالية الدقة. في هذا الإطار تم إحصاء موت ما لا يقل من 13000 مهاجر على الأقل منذ سنة 1988 على الحدود الأوروبية، منهم من مات غرقا في البحر او برصاص حراس الحدود، كما وقع 2005 على مقربة من سبتة المحتلة. ولإبقاء المهاجرين بعيدين عن بلدانها، لجأت الدول الأوروبية الى نوع من التعاقد من الباطن بموجب دفع مبالغ مالية

انتشار الإرهاب والمخدرات وكل الانحرافات وبأنها السبب في انتقال الأمراض المعدية ك "السيدا" و "كوفيد-19" وغيره.

في القرن العشرين شكل الفرق في مستوى العيش بين دول الجنوب والدول الغربية المصنعة أحد اهم الدوافع التي كانت وراء مغادرة سكان القارة السمراء نحو أوروبا، كما ان الدول المصنعة هذه عملت في الفترة ما بين 1945 و1973 على استقطاب العمال الافارقة نظرا لحاجتها لليد العاملة. غير انه بعد هذه الفترة دخلت هذه الدول في ركود اقتصادي الشيء الذي دفع بها لتغيير سياساتها المتعلقة بالهجرة واستقطاب اليد العاملة، أكثر من ذلك فقد عمدت دول كالولايات المتحدة الأمريكية الى اعتماد فرز دقيق للأجانب الذين تسمح لهم بولوج أراضيها وأقامت جدارا وحواجز مختلفة على حدودها. ومع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين قامت الدول الأوروبية بدورها بوضع شروط على كل من يرغب في الحصول على تأشيرة الدخول الى منطقة شينغن وأصبح من العسير الحصول على بطاقة مقيم او على وظيفة لاجئ بهذا الفضاء، كما صار من لا يتوفر على هذه الوثائق يعد من المهاجرين غير الشرعيين، ما يجعله عرضة للمطارادات ولكل أصناف الاضطهاد.



في الوقت الذي يتمتع فيه المواطن الغربي بحرية التنقل والاستقرار بأي بلد، اضحى أهل الجنوب مطلوبين بالتوقف على تأشيرات لعبور الحدود بغرض البحث عن ظروف عيش أحسن او للهروب من الاضطهاد، كما انهم مطلوبون بتراخيص الإقامة ان هم رغبوا في الاستقرار مع ذويهم بديار الغربية، فحق التنقل والإقامة الاختيارية حق حصري على الغربيين من دون سواهم.

الحسين بوتبغى

المرحلة الراهنة من تاريخ البشرية طبعها هيمنة الشركات العابرة للقارات وتميزت بالاندماج الكلي للدول المفقرة والتابعة في النظام الرأسمالي العولم، فترتب عن هذا الوضع ارتفاع وثيرة تنقل الرساميل عبر المعمور بحثا عن فرص أكبر للاستثمار وجني المزيد من الأرباح. تراقف كل هذا باستقطاب اعداد متزايدة باطراد من اليد العاملة وتدفق موجات الهجرة التي اضحت تعرفها قارات عدة، على رأسها أفريقيا التي شهدت منذ مدة مسلسلا من التمايز الاجتماعي افضى الى تشكل قطبين اجتماعيين رئيسيين، قطب لتكتل اجتماعي مفترس وظف كل الأساليب للاغتناء الفاحش، يقابله قطب اخر يضم فئات اجتماعية عريضة مفقرة، على رأسها العمال الذين جردوا من كل وسائل العمل. نتجت عن هذا التقاطب ظاهرة الترحال والبحث عن ظروف عيش أحسن وهي التي وجدت أحد تعبيراتها الأيديولوجية والسياسية بالصفة الأخرى لبحر الأبيض المتوسط تحت مسمى "مشكل العمال المهاجرين"، وهو تعبير يخفي الكثير من المعاناة ويختزل الأسباب المتعددة لظاهرة الهجرة في مسألة التنقل والترحال. الهجرة ليست في حقيقة الامر ظاهرة مستجدة، فمنذ القدم حاول الانسان مغادرة موطنه الأصلي بحثا عن ظروف عيش أفضل. ما تغير في المرحلة الراهنة هو أن موجات النزوح والهجرة اتخذت اشكالا غير مسبوقة فغدت موضوع اهتمام باحثين ومختصين من مشارب مختلفة، كما صارت معضلة تؤرق الحكومات، ان بالجنوب ارض الانطلاقة، او بالغرب، محطة الوصول. فحسب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لقسم السكان بمنظمة الأمم المتحدة (DAES)، فان عدد المهاجرين عبر العالم قفز من 155 مليون سنة 1990 الى 214 مليون 2010، كما ارتفع عدد دول الانطلاقة من 29 الى 55 في نفس المدة، اما دول الاستقبال فكانت في حدود 39 دولة فأصبحت 67. وقد ساهمت الهجرة السرية وطلبات اللجوء، رغم صعوبة تحديد عددها، في ارتفاع موجات الهجرة. لذلك أثار هذا الوضع العديد من الإشكالات وغدت الظاهرة مثار خلافات حادة ومصدر مغالطات روج لها الاعلام الغربي الرسمي بمختلف أصنافه. فقد قام هذا الاعلام بتقديم، وبشكل مغرض، ظاهرة الهجرة على انها وراء

الأسباب العميقة وراء الهجرة غير الإرادية

ج. حسن



إن الهجرة لم تكن على مر العصور إرادية، بل دائما هناك عوامل وراءها، لذلك سنحاول أن نتناول بعض الأسباب العميقة والطبقية وراءها، فمنذ ظهور المجتمعات الطبقة كان الصراع حول وسائل العيش وبالتالي على امتلاك وسائل الإنتاج وهذا الصراع ينعكس من خلال طبيعة الدولة القائمة الحامية والمدافعة عن مصالح مالكي وسائل الإنتاج وكذلك بين الدول حيث تحاول وتعمل الدول القوية الاستحواذ على خبرات شعوب الدول المستضعفة من خلال عدة آليات وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى هجرات سنحاول طرح بعض أسبابها الطبقة.

فعلى المستوى الوطني هناك عدة أسباب نذكر منها:

- التهجير القسري لسكان مناطق معينة لأسباب سياسية أو اقتصادية أو أمنية مثل تهجير سكان قبائل مجاط من الصحراء نحو منطقة شيشاوة ثم نواحي منطقة القباب ثم ناحية مكناس أولا من أجل إضعاف هذه القبائل حتى لا تتمرد على سلطة العلويين الذين استفادوا من الصراع بين المرابطين ثم الموحدون ثم المرينيين ثم السعديين وأخيرا العلويين، وكذلك توظيف المهجرين إلى نواحي مكناس لمواجهة قبائل بني مطير وكروان دفاع عن نظام المولى إسماعيل وكذلك تهجير قبائل بأكملها من مناطق من أجل بناء سد مثلا خدمة لمصالح الإقطاعيين الحد، ثم هناك هجرة قبائل بأكملها أو الجزء الكبير منها كما وقع لمواطني منطقة سوس

هذه الدول، وهكذا ومع التطور الاقتصادي بأوروبا عامة، سنت دورها قوانين التجميع العائلي من أجل توفير يد عاملة أكثر تأهيلا في المستقبل، هكذا ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمغرب، أصبحت الهجرة ملاذ كل من سنحت له الفرصة بذلك، بعد أن كانت عيب وعار خاصة عند الأمازيغ، حيث نظمت قصائد شعرية تتحصر على فقدان شباب مما سيكون له أثر عن العادات والعلاقات الاجتماعية والاقتصاد المحلي... الخ ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل عمل النظام القائم الا ديمقراطي على مزيد من خلق الحريات وتكديس الثروة في حفنة من الرأسماليين الطيبين الملتفين حوله وعلى إغلاق أية آفاق أمام الشباب المغربي، مما جعل هذا الأخير يخطط إلى الهجرة سواء كطلبة أو كاطر صرفت عليهم/ هن الدولة من أموال دافعي الضرائب لتعطيهم/ هن لدول الشمال مما يجعل أي تنمية حقيقية بالمغرب من سابع المستحيلات في ظل هذه السياسات اللاوطنية والاشعبية وما محاولة هجرة عشرات الآلاف يوم 15/09/2024 إلا دليل على ذلك.

خلاصة: إن الهجرة بصفة عامة هي انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، لذلك حل مشكل الهجرة عامة رهين ببناء سلطة الشعب وتحكمه في خيرات بلده وفي كيفية تدبيرها، ولن يتحقق ذلك إلا بالتحرر من المخزن وفك الارتباط والتعبية بالإمبريالية وبناء نظام ديمقراطي حقيقي ذي الأفق الاشتراكي.

دفاعا عن مصالح الرأسمال الفرنسي، ونظرا لما تخلفه الحروب من دمار ومع مشروع مارشال، اضطرت الدول الامبريالية إلى استقطاب يد عاملة رخيصة من المستعمرات ومنها المغرب وهنا التقت مصالح الرأسمال الأوروبي ومصالح النظام المغربي الذي يهدف إلى التخلص من جزء من الطبقة النشيطة التي لن يتمكن من إدماجها في النسيج الاقتصادي المغربي المتخلف ومن جهة ثانية توفير يد عاملة رخيصة للرأسمال الأوروبي لإعادة بناء اقتصاديات

شغل يضمن لهم/ هن عيشا كريما يؤدي حتما إلى هجرة سكان هذه المنطقة ليس حبا في الهجرة وإنما من أجل البحث على ظروف أفضل، مثال ساكنة منطقة الحوز التي أصابها الزلزال، لذلك لا يمكن الفصل بين الهجرة والسياسات المتبعة في مختلف المجالات. أما على المستوى الدولي فالأمر لا يختلف كثيرا، ففي مرحلة الاستعمار، كانت فرنسا تجمع الشباب المغربي كالخرفان ليدفعوا عنها مجبرين في الحرب العالمية الثانية ثم في حربها في الفيتنام

نحو الدار البيضاء خاصة وسكان منطقة الريف والشرق وواد أمليل إلى نواحي مكناس، مما ساهم في تشييد كريانات ومدن الصفيح لهوامش هذه المدن فتفتد إلى أدنى شروط العيش الكريم، فإذا كان الجفاف مثلا ظاهرة طبيعية، فإن عدم اتخاذ الدولة لإجراءات فعلة للحد من اثاره هو نتيجة سياسة طبقية لا شعبية ولا ديمقراطية. إن تهميش أي منطقة وعدم تجهيزها بكل ما تتطلبه من طرق ومدارس ومستشفيات وبنيات اقتصادية تمكن سكانها بإيجاد

الهجرة الداخلية: تهجير أو هروب من الموت؟

الواقع هو بالنسبة للفلاح الصغير إعلان وفاة للأرض والشجر سيليه موت الإنسان حتما في ظل غياب الدولة أو انحيازها للرأسمالية والبرجوازية سواء في المدن أو البوادي. وكلنا رأينا كيف أدارت الدولة ظهرها البسطاء بعد الفيضانات الناتجة عن التساقطات الرعدية خلال السنوات الماضية في الجنوب الشرقي والاطلسيين الكبير والمتوسط، حيث اختفى تعويض الفلاحين الكادحين والصغار من حسابات السلطات والمصالح في عمليات توزيع المساعدات و (النقلات) النباتية، والكل تساعل عن جدوى ومصير ال 50 مليار د التي كانت مخصصة للنهوض بالعالم القروي. إن الاستغلال الرأسمالي الكثيف والبشع للمياه الجوفية سبب توقف الحياة فوق أراضي خصبة وشاسعة جعلها تفقد قيمتها وهي خطة ممنهجة خبيثة تستفيد منها المافيات الفلاحية التي ستقدم أخس الأثمان لضم هذه الأراضي الزراعية الخصبة أصلا وعندما تعود لها مياهها. الفلاح الصغير ضحية هذه المخططات التصفية سيهاجر وعائلته نحو المدينة للهروب من الموت وإنقاذ أسرته من ظلامية المستقبل. وسيستقبله في المدينة الرأسمال الصناعي وسيقطن في احياء مهمشة ومسكن أطلق عليها أصحابها «سكن اقتصادي» هياتها له بالقرض مافيا من نوع آخر تستفيد هي الأخرى من مخططات التهجير الداخلي.

مدينة كبيرة (métropole) لتحسين مستوى العيش والارتقاء بابخس تكلفة في أحضان الباطرونا والرأسمالية التي وجدت في هذه التدفقات البشرية ضالتها لاستقطاب اليد العاملة القابلة للتنازل عن حقوقها الشغلية والاجتماعية مقابل ظروف أفضل في كل الأحوال من الجحيم الذي فرت منه. وطبعا تساهم العوامل المناخية القاسية في هروب الناس من البادية بفعل قلة وتراجع التساقطات المطرية، لكن وقفنا على عوامل أخرى انضافت للعامل البيئي والمناخي، إلا وهو جشع المافيا الفلاحية الدخيلة التي تشكلت نتيجة تحالفات مشبوهة مع السلطة إبان وبعد كل انتخابات منذ 1963، هذه المافيات أسست لنفسها إطارا و جمعيات مهنية بالرباط واستقدمت الأموال واقتنت الأراضي لإقامة الضيعات الفلاحية المخصص منتوجها للتصدير، واستحوذت بفضل تملكها لوسائل الإنتاج والتقنيات الحديثة تم للعلاقات مع السلطة، على المياه الجوفية (نموذج الواحات واشتوكو والاطلس المتوسط و سايس و اغزران.....) واستعملت أحدث التقنيات والوسائل لتكثيف جذب المياه مما أثر سلبا على الفرشة المائية التي كانت تسقي أراضي الفلاحين الكادحين المجاورين الذين وجدوا أنفسهم أمام واقع البوار الذي أصاب أراضيهم ذات المنتوج المعاشي الذي قلما يوفّر فائضا للمقايضة في الأسواق الأسبوعية. هذا

في العالم يعيش حوالي مليار شخص خارج المنطقة التي ولدوا فيها وهو ما يشكل أكبر التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية في البلدان المتخلفة.

أما مندوبية التخطيط المغربية، فقد أعلنت في 2023 أن 152000 مهاجر ينزح من البادية إلى المدينة سنويا، يشكل الشباب بين 15 و29 سنة 41,3%. وأصحاب 50 سنة يشكلون نسبة 10,2%، والمتزوجون 67%. هذه الأرقام والنسب تبين وتوضح أن الباحثين عن آفاق جديدة وأفضل أي الشباب يهاجرون بكثرة وغير راضين على حياتهم في البوادي. أما نسبة المتزوجين، وهي عالية فتعكس صعوبة الحياة في البادية المغربية حيث انعدام الخدمات والحقوق الأساسية مثل التعليم والصحة والبنيات التحتية والنقل ووسائل الترفيه. أما الشباب الباحث عن أسباب الاستقرار والترقي الاجتماعي فقد وجد نفسه أمام انسداد الأفق مما جعله يؤدي فاتورة نتاج السياسات العمومية الطبقة للدولة المغربية التي لم تنتج عدا الفقر والبطالة وارتفاع تكلفة المعيشة وانعدام الخدمات الاجتماعية. هذه الفئات الاجتماعية: الشباب والمتزوجون سيكونون أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الموت ببطء بعد عجز الإنتاج الزراعي على توفير فرص العمل ومستويات الحد الأدنى من المعيشة، أو حزم ما توفر من أمتعة والهروب إلى أقرب تجمع حضري أو

المصطفى خياطي

منذ سبعينيات القرن الماضي، وتحديدا بعد إحكام الطبقة السائدة القبضة على الحكم وتصفية المخلفين مما تبقى من جيش التحرير، واعتقال المعارضين السياسيين والنقابيين ومناضلي الحركة الماركسية-اللينينية المغربية، بدأت الدولة المخزنية في إحكام السيطرة على مفاصل الاقتصاد المغربي لتنفيذ بنود اتفاقيات إيكس لبنان. ولم يكن هذا المشروع المخزني / الاستعماري مجرد مخطط تبني مفروض ومراقب من طرف فرنسا وإسبانيا وإنما كان منذ بداياته يكتسي طابعا طبقيا. فالصناعات التي لم يرددها النظام المخزني وطنية كما وضعها من قبل الله إبراهيم كانت في البدء تحتاج ليد عاملة بسواعد قوية، وهو ما وفرته البادية المتاخمة للمدن الكبرى وخصوصا الدار البيضاء لخدمة الرأسمال الفرنسي المستوطن في المغرب، من هنا بدأت التدفقات البشرية تنزح نحو المدن والمناطق الصناعية وطبعا بدون حقوق شغلية ولا أخرى أساسية الصحة والتعليم والسكن. وبخصوص السكن، كان الحل هو مدن الصفيح في الهوامش وهنا بدأ انتشار الكريانات.

في هذا الصدد وعلى سبيل الذكر، كانت منظمة اليونسكو قد سجلت قبل عامين أنه

وضع المرأة في ظروف الهجرة

علاء الجديد

يسعى الأفراد عموماً إلى البحث عن حياة أفضل، لذلك يختار معظمهم/هن الهجرة إلى دول أو مناطق جديدة تساعدهم/هن على تحسين مستوى معيشتهم/هن أو الهروب من الاضطرابات السياسية والحروب وانعدام الأمن أو الهروب من الاضطهاد (العرفي، الديني، الثقافي...) والتعسف أو لأسباب منافية (الجفاف، الزلزال، البراكين...) أو مصادرة أراضيهم/هن وتجفيف منابع المياه مما يجعلهم/هن في تنقل دائم على شكل تدفقات بشرية بحثاً عن فضاءات أرحب وأوسع تسودها الحريات وتكفل الحقوق أو بحثاً عن موارد مائية.

وعند الوصول إلى المغرب بعد رحلة شاقة وطويلة، سينتظم المهاجرون/ت في مخيمات (guetto) وفي أطروحتها لنيل دبلوم الماستر في علم الاجتماع (الهجرة جنوب الصحراء بالمغرب) بالفرنسية 2016/2017 خلصت الطالبة الباحثة الرفيقة زكية قشيش أن مسارات الهجرة للمهاجرين/ت المستجوبين من دول جنوب الصحراء تتشابه في عذاباتهم وآلامهم وأن الحياة على أرض المغرب صعبة جداً وامتهان التسول في الطرقات والمدارات يحط من الكرامة الإنسانية (نساء بأطفالهن طيلة اليوم تحت الحر والقر) ونفس الظروف الصعبة وقساوة الحياة داخل الكيتوهات (guettos) مخيم فاس نموذجاً موضوع بحث الطالبة الباحثة زكية قشيش والذي كان يحتوي على 1000 مهاجر منهم عدة نساء إلى حدود 2017 حيث سيتم أزالته بالقوة واحرقته).

على سبيل الختم:

كما أسلفنا، فللهجرة بجميع أصنافها أسباب ودوافع كما لها آثار وخيمة كالغرق في مياه البحار أو الموت بالمرض أو رصاص حراس الحدود أو..... فإذا أردنا البحث عن سبل الحد من الهجرة القسرية أو التخفيف منها، فما على الجهات المسؤولة سوى القطع مع جذور المشكل في دول المنشأ (الفساد، البيروقراطية، المحسوبية، التوزيع غير العادل للثروات، خنق الحريات، ومصادرة الرأي...) وضرورة معالجة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية كتنظيم التنمية الاجتماعية والاقتصادية بوسائل منها تشجيع الاستثمارات في الصحة والتعليم، إيجاد حوافز تثني المرأة عن الهجرة، والاهتمام بها من خلال اقرار المساواة بين الجنسين داخل دول المنشأ والقضاء على الفقر وقرار نظم شاملة للضمان الاجتماعي، تحسين سبل العيش في المناطق الهامشية وتحقيق تحول اقتصادي شامل. البحث عن سبل تحقيق توافق نفسي اجتماعي للشباب المهاجر الذي يلجأ للهجرة غير الشرعية كسلوك بديل بحثاً عن توافق أحسن وهروباً من واقع مزري (دعوة للهجرة الجماعية بالفنيدق 15/9/2024).

ولن يتأتى ذلك إلا بتدخل جميع الفاعلين في ميدان الهجرة وعلى المغرب الكف عن لعب دور الدركي لفائدة الاتحاد الأوروبي. (اتفاقية المغرب/الاتحاد الأوروبي ل31 مارس 2024) وحماية حقوق المهاجرين/ت وحقوق الأطفال غير المرافقين سواء المغاربة بأوروبا أو الأطفال القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء خصوصاً الفتيات منهم.

المراجع:

-التشكيكية الاجتماعية للرفيق على فقير.
-تقرير المندوبية السامية للتخطيط والبحث الوطني للهجرة لسنة 2021.
-أطروحة لنيل دبلوم ماستر في علم الاجتماع للرفيقة زكية قشيش جامعة المولى اسماعيل 2016/2017.
-مقرر الهجرة واللجوء للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمغرب

الجماعي وانتشار أفات اجتماعية خطيرة الاستغلال الجنسي، الاغتصاب، السلب، المخدرات، السرقة، الجريمة المنظمة وغير المنظمة، انتشار الفكر الظلامي والغبيبي المعادي للقيم وللحقوق الإنسانية) (اضطهاد المرأة ودفعها للهجرة وما يصاحبها من عذابات وآلام ومأسى. وما كانت هذه الظواهر لتكون لو أن هذه الدول المصدرة للهجرة ومنها المغرب حرصت على استقلاليتها وسيادة بلدانها ولم تنغمس في مستنقع المديونية مما أتاح للإمبريالية العالمية تقوية قبضتها على شعوب العالم والتحكم في مصيرها السياسي ونهب خيراتها) والدفع بمواطني/ت هذه الدول إلى الهجرة وركوب قوارب الموت، والناجون/الناجيات من سمك القرش يستغلون كأيدي عاملة رخيصة بدون حقوق ولا حماية قانونية وتكون النساء أكثر عرضة للأذى تعمل في الخدمة المنزلية وخدمات الترفيه وتقديم المشروبات في الحانات وفي ما يسمى تجارة الجنس وكثيراً ما تتعرض للمضايقات الجنسية والاعتصاب وتستغل في عديد من الحالات في الأنشطة الإجرامية وتجارة المخدرات، تهريب البضائع المحظورة، تجارة الجنس... كما أنهن تكن ضحايا إعلان عن فرص عمل في البلدان الأجنبية (دول الخليج) كستار لخداع الفقيرات والاتجار بهن ومنعهن حتى من الاتصال بذويهن. هذا الغياب الاضطراري للنساء اللاتي تعرضن للإتجار يؤدي إلى انهيار الأسرة وإهمال الأطفال و آثار سلبية في الصحة والتعليم. فإذا كانت الهجرة ظاهرة إنسانية ارتبطت عبر مر التاريخ بالعنصر البشري وتبادل المصالح والخبرات وتلاقح الثقافات من خلال تشغيل اليد العاملة، فإنها عرفت تحولات عميقة وطرات معطيات جديدة على الساحة الجيوسياسية في العالم المعاصر (الاتحاد الأوروبي) تجلت في الاستغناء عن العديد من اليد العاملة خاصة تلك الوافدة من الجنوب (شمال أفريقيا ودول جنوب الصحراء) وإغلاق الحدود ومنع تدفق المهاجرين/ت إلى بلدانها وسن قوانين صارمة (اتفاقية شينغن 1985) بعدما نهبت خيرات وثروات دول المنشأ وتوطين شركاتها وقواعد جيوشها. وكرد فعل على هذه القوانين المحجفة والتمييزية، نشطت الهجرة السرية/غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال عبر المغرب وتحولت من ظاهرة اجتماعية إلى Seeمعضلة أمنية.

وهكذا ومع تنامي الهجرة إلى المغرب في انتظار العبور للصفة الأخرى، ستتضاعف معانات المهاجرين والمهاجرات جنوب الصحراء سواء أثناء مسار الرحلة أو أثناء التواجد بالمغرب. والبيان رقم1 من تقرير المندوبية السامية للتخطيط والبحث الوطني حول الهجرة لسنة 2021 يبين الصعوبة المصادفة خلال الهجرة (بالمائة):

جدول 1: المهاجرون حسب الصعوبة الرئيسية المصادفة خلال الهجرة (%)

نوع الصعوبة	الذكور	الإناث	المجموع
الاعتقال / الاحتجاز	10,1	3,8	7,7
الترحيل / الطرد / الإبعاد القسري	7,7	3,3	6,0
العنصرية	3,4	5,9	4,4
العنف الجنسي / النفسي	14,9	11,7	13,7
إتزاز الأموال من قبل سلطات الحدود / وسطاء العبور / المتاجرين بالبشر	6,9	5,0	6,2
السرقة / الاحتيال	6,6	5,0	6,0
المهروبون / المتاجرون بالبشر	2,8	7	2,0
نقص المال	19,1	15,2	17,7
المرض أثناء الرحلة	4,5	4,9	4,6
الإرهاق بسبب المشي / الجوع / العطش	16,3	19,4	17,5
التحرش الجنسي / الاغتصاب	1,7	17,7	7,8
الحمل / الولادة أثناء السفر	-	4,3	2,3
التخلي عنه في منتصف الطريق من قبل المهربين / التبه والخيايا عن المجموعة	1,3	0,6	1,0
آخر	4,5	2,7	3,2
المجموع	100,0	100,0	100,0

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول الهجرة القسرية لسنة 2021

هذه الأرقام تبين بالملامح بأن المهاجرات تتعرضن للمعاملة بشكل مضاعف.

إلا أن ظاهرة الهجرة بوصفها نموذجاً للظاهرة الاجتماعية المركبة يستعصي اختزالها في متغير واحد مما يبرز حاجة الوعي بهذا التفاعل بين الاجتماعي والفردى قصد فهم وتفسير دوافع وأثار الهجرة بمختلف أصنافها داخلية أو خارجية (شرعية أو غير شرعية) جماعية أو فردية التي تهم جماعات المهاجرين ومجتمعات المنشأ (دول الجنوب) والمقصد (دول أوروبا الغربية) والعبور (المغرب). فوفقاً للتحليل المادي التاريخي (الاتجاه الوضعي)، تعتبر الهجرة ظاهرة بنيوية مرتبطة بالتراكم الرأسمالي (تحويل نسبة من فائض القيمة إلى تجديد وتوسيع عملية الإنتاج) ويرى كارل ماركس أن تطور الصناعة الكبيرة واستخدام الآلة، أحدثت ثورة في الزراعة وفي العلاقات الاجتماعية للقائمين بالإنتاج الزراعي ففصلت الفلاح الصغير من أرضه ودفعته للهجرة من الريف إلى المراكز الصناعية الحضرية الكبرى وهذا الوضع سينتج عنه جيش احتياطي من العمال (فائض) الذي سيضطر إلى الهجرة المتزايدة إلى مناطق جديدة. (كارل ماركس 1947 رأس المال ص 651). وهذه الهجرة لم تعد تقتصر على الرجال فقط بل شملت النساء أيضاً.

ويهمنا في هذا الحيز تلمس وضعية المرأة والطفل سواء كانت مهاجرة هي نفسها أو أحد أفراد أسرتها (زوجها). فهكذا عندما يغادر الرجال قراهم بحثاً عن العمل في المدن الكبرى أو خارج الوطن، فهم يلقون على كواهل النساء أعباء العمل في المزارع وتربية الأطفال ورعايتهم والاهتمام بتدريسهم وجلب الماء والحطب من مسافات بعيدة إلى جانب أعمالهن المنزلية. فحسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة (2008 ص 81)، فإن الهجرة القروية تسفر عن تداعيات عميقة بالنسبة للتنمية القروية والأمن الغذائي والفقر.

- ينجم عن هجرة أعضاء الأسرة التخلي عن الأرض كوسيلة إنتاجية وبالتالي عن الأنشطة الزراعية.

- ظهور الاقتصاد الاستهلاكي بفعل التحويلات المالية للمهاجرة.

- إفراغ البادية من اليد العاملة وتوجيهها إلى المدينة.

- إعادة توزيع أدوار العمل في البادية، فبعدما كان مرهوناً بالشباب، صار من مسؤولية المسنين والنساء.

ووضع المرأة المهاجرة سواء داخل الوطن أو خارجه لا يختلف كثيراً عن الحالة الأولى، فأغلبية الفتيات منحدرات من دول نامية أو أوساط اجتماعية أو مناطق تعاني من الفقر المدقع ويعانين من عدم الاطمئنان إلى استثمارهن في العمل. فعندما تريد المؤسسات الإنتاجية تقليص حجم القوى العاملة لديها، تقوم بتسريح العاملات المهاجرات أولاً ويعانين من التمييز ضدهن على جميع المستويات حيث يرغمن على أداء أخطر الأعمال المرهقة، الرتيبة المملة والوضيعة لساعات طويلة دون تعويض للوقت الإضافي في ظروف وأماكن (أقبية) تفتقر لأبسط شروط السلامة، زيادة على كونهن لا تتقاضين أجوراً مساوية للرجال. وفي حالات عديدة ترغمن بعض الفتيات للعمل في سوق (الدعارة). وما يزيد من تعقيد حالتهم كونهن مغتربات، لا تتمتعن بدعم المجتمع ولا بدعم الأسرة المتاح لأبناء وبنات المنطقة، كما لا زلن تعتبرن صاحبات المسؤولية عن رعاية الأسرة والأطفال. وهكذا نلاحظ، أن أكثر المتضررين من العولمة وما صاحبها من تقويم هيكلية يشجع على التصنيع والزراعة التي تزيد من استغلال الموارد البشرية والطبيعية، هي قوة العمل النسائية فيزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً وتصبح النساء أفقر الفقراء، أي أن ما يسمى (تأنيث الفقر) أصبح واقعة حقيقية من حقائق العالم المعاصر، عصر النهب والاستغلال. ونورد هنا ما جاء في كتاب التشكيكية الاجتماعية ص63 للرفيق علي فقير(أن سياسة التقويم الهيكلية وبتوصية من الدوائر الأمبريالية أدت إلى التفتير

حول ما يجري في فلسطين المحتلة

تتصاعد التطورات في دولة الاحتلال في الجبهات المتعددة سواء على جبهة لبنان، أو الضفة الغربية، أو غزة نفسها، أعلنت «إسرائيل» عن دخولها المرحلة الثانية من حربها ضد القطاع. منذ أسابيع قليلة، وبدأت بالفعل تنفيذ مخطتها الجديد ومرحلته القادمة مركزة على السيطرة على شمال القطاع وتحويله إلى منطقة عسكرية مغلقة استعدادًا لاستيلائه وضمه لدولة الاحتلال.

خطة الجنرالات: احتلال وتفرغ شمال غزة

شهدت الأوساط السياسية والعسكرية الإسرائيلية تصاعدًا في الحديث حول «خطة الجنرالات»، وهي خطة عسكرية ترمي إلى احتلال شمال قطاع غزة ومدينة غزة وإفراغها من السكان، بعد أن ترفض العديد من العائلات مغادرتها رغم التحذيرات المتكررة. وتقدر الأوساط الإسرائيلية أن نحو 300 ألف مواطن فلسطيني لا يزالون في تلك المناطق رغم شناسة القصف الإسرائيلي والعمليات البرية التي انطلقت في 27 أكتوبر. تقوم «خطة الجنرالات» على عدة مراحل، تبدأ بإخلاء المناطق الشمالية من سكانها وتطويقها، تمهيدًا لتحويلها إلى منطقة عسكرية مغلقة تمنع وصول المساعدات الإنسانية إليها، بهدف استنزاف المقاومة الفلسطينية وتصفيتها بشكل كامل. وتحثوي الخطة على جوانب أخرى، مثل منع الإمدادات من الوصول إلى المنطقة المحاصرة، إلى جانب «تطهيرها» عبر عمليات عسكرية مكثفة. تتجلى رؤية نتنياهو في هذه الحرب بأنها فرصة تاريخية لتوسيع مساحة

إسرائيل للمرة الأولى منذ 50 عامًا، بعد سلسلة من التنازلات التي قدمتها الحكومات السابقة.

يعتبر نتنياهو هذه الخطوة بمثابة «الإنجاز الأكبر» في حياته السياسية، حيث يسعى لتوسيع سيطرة إسرائيل على القطاع بعد انسحابها عام 2005. ويهدف نتنياهو إلى طرد منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من القطاع بشكل نهائي، حيث يرى اليمين الإسرائيلي أنها تمثل جبهة معادية للصهيونية.

محاكاة لتجارب التهجير السابقة: غزة على خطى ناغورنو كاراباخ

تشبه الخطة الإسرائيلية المحتملة تهجير سكان ناغورنو كاراباخ الأرمن قبل عام، عندما قامت أذربيجان بعملية عسكرية سريعة لإخلاء المنطقة، وسط صمت دولي. ترى الحكومة الإسرائيلية المحتلة أن استمرار تواجد الفلسطينيين في الخيام في المناطق الجنوبية من القطاع، وتحت حصار دائم، سيدفعهم في نهاية المطاف إلى مغادرة القطاع.

وتعتبر الحكومة أن الحل الوحيد أمام الفلسطينيين هو إما التمرد على حكم حركة حماس، أو الهجرة الجماعية.

الدور الأمريكي والمفاوضات الجارية

تأتي هذه الخطة بالتوازي مع محاولات إسرائيلية لإدارة المفاوضات مع الولايات المتحدة، التي تسعى بدورها إلى إيجاد حل سياسي يحقق بعض الاستقرار في المنطقة، خصوصًا مع اقتراب الانتخابات الأمريكية. إلا أن المواقف الأمريكية تتراوح بين دعم بعض خطوات إسرائيل والتحفظ على أخرى، حيث تحاول واشنطن الحد من تصاعد المعارضة الدولية بسبب تهجير المدنيين واستخدام أساليب العقاب الجماعي. ومع ذلك، تؤكد حكومة نتنياهو التزامها بالخطة العسكرية رغم التحفظات الأمريكية، حيث أشار نتنياهو مرارًا إلى ضرورة فرض السيطرة الكاملة على القطاع واستكمال العمليات حتى الوصول إلى ما يسميه «النصر الكامل». يبدو أن الحكومة الإسرائيلية المحتلة تسعى لاستغلال الظروف الدولية

الحالية، التي تشهد توترًا في العديد من مناطق العالم، لتحريك خططها التوسعية وتقليص أي معارضة خارجية.

الخطوات المستقبلية: ماذا بعد؟

مع استمرار العمليات العسكرية وتتصاعد الضغوط الدولية، من المتوقع أن تدخل «إسرائيل» مرحلة جديدة من الحرب، تقوم فيها بتنفيذ ما تبقى من «خطة الجنرالات» على مراحل متعددة. من جهة أخرى، يبدو أن المجتمع الدولي سيواجه صعوبة في التوصل إلى موقف موحد ضد الانتهاكات الإسرائيلية، وسط الانقسام الواضح بين القوى الكبرى حول طريقة التعامل مع الملف الفلسطيني. ومع بدء فصل الشتاء وتفاقم الظروف المعيشية داخل القطاع، تراهن دولة الاحتلال على تفاقم الأزمة الإنسانية لدفع المزيد من الفلسطينيين إلى الهجرة أو الانقلاب على حكم حركة حماس، مما يتيح لها السيطرة على القطاع بشكل كامل أو شبه كامل، وإنهاء ملف المقاومة الفلسطينية في غزة.

عن الهدف الإخبارية، الجمعة 20 سبتمبر 2024

محاولة لفككة المقاومة أم تحرك لإنهاء الصراع؟

الصفقة البديلة: بين نزع سلاح غزة وإطلاق سراح الأسرى

هذه الخطة مخاطر كبيرة. نزع سلاح المقاومة سيعني فعليًا استسلامًا غير مشروط، وتجريد الفلسطينيين من قههم في الدفاع عن أنفسهم ضد الاحتلال. كما أن ترحيل قادة المقاومة إلى دول أخرى سيفتح المجال أمام فراغ قيادي خطير، قد يؤدي إلى تصعيد جديد. الأكثر تعقيدًا، هو أن المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس، تدرك أن قوتها تكمن في وحدتها وفي قدرتها على الحفاظ على تماسكها. قبول هذه الشروط سيعني كسر هذا التماسك وإضعاف المقاومة بشكل كبير. ومن هنا، يبدو أن رفض المقاومة لهذه الخطة أمر حتمي، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة، ومحاولات الاحتلال إعادة ترتيب الأولويات الإقليمية لصالحه.

في النهاية، تبقى هذه الصفقة المقترحة مجرد محاولة أخرى من حكومة الاحتلال للضغط على المقاومة الفلسطينية، مستخدمة أدوات دبلوماسية وأمنية. لكن المقاومة، وهي تواجه هذه الضغوط، تبدو أكثر تصميمًا على التمسك بمبادئها وثوابتها. ما يمكن تأكيده هو أن أي محاولة لنزع سلاح غزة ستكون محكومة بالفشل، طالما بقي الشعب الفلسطيني مؤمنًا بحقه في المقاومة والتحرر.

عن مجلة الهدف، الخميس 19 سبتمبر 2024

فإن السلاح ليس مجرد أداة للدفاع، بل هو رمز للمقاومة وكرامة الشعب الفلسطيني، وهو القوة الحامية في وجه محاولات الاحتلال المستمرة للقضاء على أي فرصة للحرية والاستقلال. السنوار رفض بشكل قاطع فكرة نقل قادة المقاومة إلى دولة ثالثة، معتبرًا أن المقاومة هي جزء أصيل من النسيج الفلسطيني داخل فلسطين، ولن تقبل بترحيل قادتها إلى أي مكان خارج الوطن. وشدد على أن أي اتفاق يجب أن يشمل إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين، بما فيهم أولئك الذين يعانون من أحكام بالسجن المؤبد، وهو شرط غير قابل للتفاوض. هذه الرسائل التي نقلها السنوار لم تكن مجرد تصريحات إعلامية، بل هي جزء من استراتيجية المقاومة في التعامل مع هذه المقترحات. المقاومة الفلسطينية تدرك أن دولة الاحتلال تسعى إلى استغلال الضغوط الدولية والإقليمية لنزع سلاحها، وتفكيك قدرتها على المقاومة. ولهذا، فإنها تضع خطوطًا حمراء واضحة أمام أي مفاوضات.

هل تقود الصفقة إلى تهدئة أم تصعيد جديد؟

من الناحية الظاهرية، قد تبدو الخطة كفرصة لإنهاء حالة الجمود والتوصل إلى تسوية للصراع المتصاعد. لكن على أرض الواقع، تحمل

السلاح، وتفكيك الأنفاق، وتسليم الصواريخ، وهو ما يعني فعليًا إنهاء قدرة المقاومة على الدفاع عن نفسها وشعبها.

أحد البنود الأكثر جدلاً في هذه الخطة، هو اقتراح ترحيل قادة المقاومة إلى دولة ثالثة تحت ضمانات دولية بعدم استهدافهم. لكن تنفيذ هذه البنود لن يتم إلا عبر نشر قوات دولية متعددة الجنسيات للإشراف على عملية نزع السلاح. يبدو أن هذا البند بالتحديد يهدف إلى إبعاد القيادات الفلسطينية من قلب المعركة، وإحداث فراغ قيادي في قطاع غزة.

لكن، ورغم الجهود التي تبذلها الأطراف الداعمة لهذه الخطة، سواء من داخل دولة الاحتلال أو من الولايات المتحدة، تبرز هناك أصوات معارضة من داخل دولة الاحتلال نفسها. بعض عائلات المختطفين ينتقدون الصفقة الشاملة، معتبرين أنها قد تضع حياة ذريتهم في خطر إذا ما تمت دون دراسة كافية للتبعات.

رسائل المقاومة: السلاح

خط أحمر لن يمس

في هذا السياق، تأتي مواقف المقاومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس واضحة وحازمة. يحث السنوار، قائد الحركة في غزة، أرسل رسائل قوية إلى الوسطاء الإقليميين والدوليين، مفادها أن المقاومة لن تقبل بأي صفقة تتضمن نزع سلاحها. بالنسبة للسنوار ورفاقه،

بيسان عدوان

في ظل حالة الجمود المتواصل في المفاوضات بين المقاومة الفلسطينية وحكومة الاحتلال حول تبادل الأسرى، برز مؤخرًا اقتراح جديد يروج له رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو. هذا الاقتراح يأتي في توقيت حساس، حيث يواجه نتنياهو ضغوطًا داخلية متزايدة، وحرًاكا شعبيًا متصاعدًا يطالب بتحرير المختطفين. الاقتراح الذي يدفع به نتنياهو ليس مجرد خطوة عابرة، بل يشير إلى رغبة في إعادة رسم معادلة الصراع، مع تقديم خطة شاملة بديلة، تتجاوز الصفقة المرحلية المتعثرة. لكن هذه المبادرة، رغم بريقها الإعلامي، تبدو في جوهرها كمحاولة لتفكيك قوة المقاومة الفلسطينية وإضعاف مواقفها التفاوضية.

تفاصيل الخطة: نزع سلاح

غزة مقابل انسحاب الاحتلال

الخطة التي تم الكشف عنها تدعو إلى ما أسمته «الصفقة الشاملة». وتشمل هذه الخطة الإفراج عن جميع الأسرى المختطفين من دولة الاحتلال، سواء كانوا أحياء أو قتلى، مقابل إطلاق سراح مجموعة من الأسرى الفلسطينيين، بما فيهم من يعتبرون «أسرى بارزين» في السجون الإسرائيلية. كما تقترح الخطة انسحابًا كاملاً لقوات الاحتلال من قطاع غزة، لكن بشروط مشددة على المقاومة: نزع

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأسرى الفلسطينيين بمعتقلات الاحتلال الصهيوني

الحسين بوتبغى

مسلسل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الشعب الفلسطيني بالأراضي المحتلة بدأ مع السنوات الأولى للاحتلال. في بداية الاستيطان شرع الكيان الاحتلال في الاستلاء على الارض وتهجير سكانها الأصليين بل اغتيال قسم منهم والزج بالبعض الآخر في معتقلات رهيبه حيث يمارس عليهم أبشع اشكال التعذيب، الجسدي منه والنفسي، ما خلف لذا الاسرى امراض وعاهات بل أدى الى العديد من الاستشهادات من دون ان يثير ذلك أدني استحضار للأعراف وللمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق المعتقلين والاسرى.



في يوليو المنصرم (2024) أصحت مؤسسة "الضمير"، 9900 سجين سياسي فلسطيني، 3432 منهم وضعوا في الاعتقال الإداري. ومنذ طوفان الأقصى قام الاحتلال باعتقال ما لا يقل عن 1000 فلسطيني ومارس عليهم اشكال من التعذيب تضاهي من، حيث القسوة، ما أقدم عليه الأمريكيون بغوانتانامو. من هذه الممارسات اللجوء للعزل أو الزج بالأسرى في الحبس الانفرادي لفترات طويلة. فالكيان الصهيوني يلجأ، سواء عند الاعتقال أو أثناء قضاء الاسرى للعقوبة السجنية، لهذه الإجراءات العقابية القاسية، ما دفع بالأسرى الفلسطينيين لخوض إضراب جماعي عن الطعام ابريل 2017 للمطالبة بإنهاء العزلة والحبس الانفرادي كإجراء أمنى تاديبى.

التعذيب الجسدية والنفسية. كما تم اختطاف الأطفال من بيوت دويهم بالليل وزج بهم في المعتقلات ومورست عليهم، كما على باقي الاسرى، أصناف من التعذيب القاسية ترتبت عنها جروح وكسور وعاهات. لذلك فكثيرون هم الاسرى الذين يتم تقديمهم امام المحاكم الصهيونية وأثار التعذيب بادية على أجسادهم، والبعض منهم يتم استقدامه على كراسي متحركة لعدم قدرته على المشي جراء الكسر أو بسبب جروح خلفها التعذيب. من أساليب التعذيب ايضا الحرمان من النوم بحيث يقضي الأسير 20 يوما لا ينام فيها الا ساعة أو ساعتين، وعند ارجاعه لزنزانه يتم اسماعه ضجيج قوي وأصوات مزعجة. هكذا ففي بعض الحالات يبقى الأسير 30 الى 60 ساعة بدون نوم ما يجعله ينام وهو في جلسات التحقيق فيقوم الجراد بصفعه او صب الماء البارد عليه لإيقاظه. في حالات أخرى يتم استدعاء أقارب المعتقل للضغط عليه وغالبا ما يكون هذا القريب هو الأب أو الأم أو الأبناء أو الزوجة. هكذا فقد أقدم الاحتلال في الأيام الاخيرة بمدهامة مسكن عائلة الرفيق سعدات واعتقال زوجته وذلك في إطار حملة شملت عددا من المناضلات الفلسطينيات بالضفة الغربية.

ان المسؤول عن تعذيب الاسرى والاسيرات بفلسطين المحتلة هو الكيان الصهيوني ممثلا في اجهزته الاستخباراتية، في محاكمته العسكرية والمدعين العامين والمحكمة العليا الإسرائيلية، وكذلك الفرق الطبية التي تقدم تقارير مغلوطة عن الحالة الصحية للأسرى أثناء التحقيق معهم بهدف دفع الجراد للاستمرار في تعذيبهم. لذلك أقرت مؤسسة "الضمير" ان الكيان الاحتلالى واجهزته القمعية الإنسانية بفلسطين، فالتعذيب جريمة حرب وعندما يمارس بشكل ممنهج وعلى نطاق واسع في حق الاسرى يتحول لجريمة ضد الإنسانية، لذلك فعلى المنتظم الدولي متابعة قادة الصهاينة كمجرمي حرب ومحاكمتهم لما اقترفوه من جرائم ضد الإنسانية، وان على هذا المنتظم ايضا وضع حدا لإفلاتهم المستمر من المحاسبة والعقاب.

ارتأت ذلك، ويشكل انتهاكا صارخا للحرية يطال كل الفئات العمرية من الشعب الفلسطيني، يطال الأطفال والنساء بل حتى المرضى. فبعد اعتقال الرفيقة خالدة جرار من بيتها برام الله دجنبر 2023 تم وضعها بسجن "الدامون" في إطار الاعتقال الإداري، قبل نقلها بشكل مفاجئ لسجن "الرملة" ووضعها في عزل "نفي تيرتسيا". والرفيقة جرار سبق لها ان قضت خمس سنوات بالمعتقلات الاسرائيلية. اقتحمت إدارة السجون زنزانه جرار بسجن "الدامون" وتم وضعها في العزل بغرفة ضيقة ومتسخة، مليئة بالحشرات، غرفة بدون تهوية، الحرارة فيها جد مرتفعة، تقدم لها كمية ضئيلة من المياه وقليل من الطعام الرديء. بعد وضعها بالعزل اخبرت الرفيقة انها ممنوعة من التواصل مع محاميها ولم يقدم لها أي مبرر بموجبه تم اتخاذ هذا الاجراء القمعي ضدها ولا بالمدة التي ستقضيها على هذا الوضع. فبعد قضائها الستة أشهر الأولى في العزل تم تمديد لها لفترة إضافية. ومعلوم ان خالدة جرار أسيرة محررة سبق لها ان عانت من الاعتقال التعسفي، وهي اليوم يتم احتجازها من بين 86 فلسطينية في معتقلات الكيان الرهيبة في ظروف جد قاسية. فالاحتلال كثف مؤخرا من حملات الاختطاف التي

تم اعيد الى سجن "ريمونيم". ومنذ اختطافه تم الزج به في العزل ثم السجن الانفرادي مرات ومكت به مددا طويلة. والقائد سعدات يعاني من امراض مزمنة عدة، منها الضغط الدموي والربو، وبعد اختطافه وابداعه بالعزل لم يتم اخضاعه للفحوصات الطبية، كما منع من زيارات العائلة له. وللتذكير فالجمعية العامة للأمم المتحدة تقيد بل تمنع الحبس الانفرادي والعزل لكونهما يدخلان في إطار التعذيب كما يحضرها القانون الدولي، لكن الكيان الصهيوني يضرب بعرض الحائط كل الأعراف والمواثيق الدولية ويتماهى في اللجوء لهذه الممارسات التعسفية في حق الاسرى الفلسطينيين. فيما يتعلق بالاعتقال الإداري التعسفي الذي وضعت فيه الرفيقة خالدة جرار، فهو من الجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني منذ بداية الاحتلال. فمع بداية الاستيطان لجا الكيان الى انشاء المحاكم العسكرية والى الاعتقالات الجماعية مع إيداع آلاف الفلسطينيين رهن الاعتقال الإداري الذي يعد إجراء يتم بموجبه سجن الفلسطينيين، من دون مبرر يذكر او محاكمتهم، اعتمادا على ما يسمى الملف السري". هذا الملف لا يحق للأسير ولا لمحامي الاطلاع عليه. والاعتقال الإداري يمكن لسلطات الاحتلال ان تجده كلما

من الورقة الصادرة عن اللقاء اليساري العربي ببيروت

انعقد اللقاء اليساري العربي العاشر في اجتماعه الدوري العاشر في بيروت بين 13 و15 أيلول / شتبر 2024 تحت شعار: "لتعزيز دور اليسار العربي في مواجهة العدوان الإمبريالي - الصهيوني المستمر على فلسطين ولبنان والمنطقة". بالتزامن مع الذكرى الـ 42 لانطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية. وذلك بحضور 20 وفدا يساريا من 10 بلدان عربية. وبعد اختتام أعماله أقرت الاحزاب اليسارية العربية المشاركة بالإجماع الورقة السياسية التالية (مقتطف):

أزمة الرأسمالية العالمية اليوم، آخذة في التعمق أكثر فأكثر، بحيث أن الامبريالية الاميركية فقدت إمكانية التحكم بتناقضات نظامها الرأسمالي الأحادي القطبية، ولم تعد قادرة على فرض سياساتها على العالم كما في السابق. فلجأت كعادتها إلى تصدير أزماتها عبر التوسع الخارجي، بالتدخل المباشر، وإقامة القواعد العسكرية لها، ونشر أساطيلها، أو بتهديد كل من يقف ضد سياساتها وهيمنتها ونهبها لثروات الشعوب، متوسلة كل أشكال الحروب العدوانية وخلق الصراعات الداخلية وفرض الحصار والعقوبات السياسية والاقتصادية والمالية.. فضلا عن توليد ودعم قوى ومجموعات فاشية وإرهابية وعنصرية لخلق المزيد من التوترات والإنقسامات والفوضى بهدف إحكام سيطرتها الاستعمارية وتفردتها في قيادة العالم. هذا عدا عن سياساتها التاريخية في دعم وحماية قاعدتها الصهيونية المتقدمة في فلسطين المحتلة قلب المنطقة العربية، وصولا إلى الشراكة التامة في العدوان الصهيوني الوحشي منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي على قطاع غزة. وتغطيته لحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والمجازر اليومية التي يمارسها المحتل الصهيوني بحق شعبنا الفلسطيني في غزة المحاصرة والضفة الغربية والقدس لتصفية القضية الفلسطينية برمتها.



في الموقف السياسي العام

الحاجة إلى مشروع سياسي يساري عربي يخرج حركة التحرر الوطني العربية من أزمتها: إن المواجهة المفتوحة اليوم، وقبلها ما جرى في عدة بلدان عربية، وحالة التراجع في المشروع الوطني الجامع لكل قوى اليسار، ربطا بالظروف التي انتجتها. وبناء على الواقع الذي تعيشه منطقتنا العربية واشتداد الأزمات فيها ومن حولها، يستوجب العمل على توحيد كل الطاقات الموجودة لديها من أجل بلورة مشروع سياسي مشترك مع القوى الشيوعية واليسارية العربية والدولية، يهدف إلى:

أولا: توحيد الرؤية والوجهة حول حل القضية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، نرى أن تطور المشروع الصهيوني الاستيطاني وسياسات الفصل العنصري في فلسطين التاريخية كلها، قد أسقط عمليا كافة الحلول الوهمية والملتبسة التي ترعاها الامبريالية الاميركية والاطلسية بالتواطؤ مع الرجعية العربية بما فيها محاولة تسويق مشروع حل الدولتين (وأخر قرارات ما يسمى بالكنيست الصهيوني إنكاره الكلي للوجود الفلسطيني أو لحق من حقوق الشعب الفلسطيني).

ثانيا: الإسراع في تنفيذ مندرجات إعلان بكين، وترجمة كافة مبادئ هذا الإعلان المهم، بإنجاء تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية المقاومة، وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أسس ديمقراطية، ومشاركة الجميع فيها لقيادة المعركة السياسية والجماعية في مواجهة المحتل الصهيوني، وبما يعزز الصمود الشعبي الكبير وتحسين الانتصارات التي تحققها المقاومة الوطنية في ميدان المواجهة. وتتميز التضحيات الجسيمة التي بذلت في هذا المجال، وصولا إلى تحقيق كامل الحقوق الوطنية المشروعة للقضية وللشعب بثوابتها في حق المقاومة لتحرير التراب الوطني الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الصهيوني، وضمان حق العودة للاجئين والتعويض عنهم، وإقامة الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس.

ثالثا: استنهاض دور اليسار في مقاومة العدوان والاحتلال الأجنبي ومواجهة

أنواعها، والمملوكة من أصحاب السلطة والمال.

المعركة طويلة ومفصلية خطيرة، وعلى أهمية مواقفنا المبدئية الواضحة، ومساهماتنا كيسار في كل بلد من بلداننا وفي التواصل مع الأحزاب والقوى الشيوعية واليسارية والديمقراطية الأممية للتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته الوطنية. إلا أن هذا الدور على أهميته يبقى منقوصا. فالقضية الفلسطينية، هي قضيتنا العربية المركزية، والمقاومة الوطنية هي جزء من ثقافتنا ومشروعنا التحرري منذ نشأة أحزابنا الشيوعية واليسارية، وهي استكمال لعنوان الوثيقة الأولى لتشكل اللقاء اليساري العربي. ومهمتنا أولا وأخيرا تقوم على إستنهاض حركة تحرر وطني عربية بقيادة ثورية لتحقيق آمال وطموحات شعوبنا العربية المناضلة من أجل تحريرها الوطني والاجتماعي على طريق الاشتراكية.

إن أفضل زمان ومكان لتعزيز وتفعيل دورنا اليساري العربي، هو في ترجمة فكرنا ومشروعنا ومواقفنا النظرية في الميدان، وفي هذه الظروف الراهنة العصيبة.

فإلى المزيد من العمل والنضال والمقاومة. اللقاء اليساري العربي العاشر بيروت يوم الأحد الواقع فيه 15 أيلول / سبتمبر 2024

الأحزاب اليسارية العربية الموقعة على ورقة "إعلان بيروت" السياسية:

الحزب الشيوعي اللبناني - التنظيم الشعبي الناصري - الحزب الشيوعي السوري الموحد - حزب الإرادة الشعبية في سوريا - الحزب الشيوعي المصري - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - حزب الشعب الفلسطيني - الحزب الاشتراكي المصري - الحزب الشيوعي العراقي - الحركة التقدمية الكويتية - الحزب الاشتراكي اليمني - المنبر التقدمي في البحرين - الحزب الاشتراكي الموحد في المغرب - فيدرالية اليسار الديمقراطي في المغرب - حزب النهج الديمقراطي العمالي في المغرب - حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني مع إضافة (الحزب الشيوعي الاردني) بعد موافقته على الورقة.

من خلال التظاهرات والتجمعات والعمل التعاوني الشعبي، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، بات مهما جدا، وله دور فعال في كسب الرأي العام وتعديل موازين القوى في مجرى المواجهة. وبالتالي، على قوى اليسار العربي أن تضاعف من تعاونها لتلعب دورها في هذا المجال، والذي يطاول مواضيع عدة:

رفض التطبيع بأشكاله كافة، تفعيل العمل الشعبي وتعبئته في الشارع ضد سفارات الدول المشاركة في الحرب والداعمة للعدوان؛ رفع الدعاوى أمام الهيئات والمؤسسات الدولية والعربية المعنية؛ تفعيل مقاطعة منتجات الشركات الداعمة للعدو الصهيوني وتعميمها، بحيث تشكل ضغطا على هذه الشركات لوقف دعمها وسحب استثماراتها من هذا الكيان المحتل وإلغاء الإتفاقيات مع الجامعات الأجنبية والتي تخدم مشاريعه العدوانية وسيطرته، هذا ربطا بطرح مختلف القضايا الداخلية الوطنية والسياسية والاقتصادية - الاجتماعية المرتبطة بالتغيير الديمقراطي وبالمدافع عن الحريات العامة.

حول آلية العمل

1 - النقاش والعمل حول المواضيع المطروحة أعلاه مع القوى اليسارية العربية التي يمكن الاتفاق معها للانطلاق والمتابعة ببرامج نضالية مشتركة.

2 - العمل على حشد الدعم لقوى اليسار العربي في هذه المعركة من أحزاب ودول في العالم ذات توجهات تقدمية، تتقاطع مع توجهاتنا الفكرية والسياسية.

3 - وضع خارطة طريق واضحة، تتضمن الخطوات الإجرائية في تعزيز العمل اليساري في مجال المقاومة وسائر مجالات العمل النضالي الوطني والاجتماعي على مستوى العلاقة بين الأطراف المعنية، وتفعيل العمل مع كافة الفئات الاجتماعية (النقابية العمالية والنسائية والشبابية) وسبل تعزيزها.

4 - تفعيل دور اليسار العربي الإعلامي، بكل أنواعه، وذلك لأهمية نقل الموقف والصورة الواضحة عن طبيعة العدوان وأهدافه وكيفية مواجهته، والمساهمة في كسر الاحتكار لوسائل الإعلام بمختلف

نظم التبعية والقمع والاستبداد السياسي والاجتماعي بهدف إقامة دول وطنية علمانية ديمقراطية مقاومة، تتوحد فيها الطاقات حول مركزية القضية الفلسطينية، لوضع حد نهائي للاحتلال الصهيوني، والغاء كل أشكال التطبيع والعلاقات مع العدو الصهيوني، وإنهاء الوجود العسكري الإمبريالي في المنطقة العربية، وكسر الهيمنة وفك التبعية. ورفض كل أشكال التقسيم والتفتيت والتجزئة في البلدان العربية.

رابعا: إقامة يسار يحمل مشروع تنموي جديد يقوم على اقتصاد عربي منتج ومنقدم تكنولوجيا، من أجل تعزيز التنمية الوطنية وتطوير المجتمعات العربية وتحقيق الظروف المادية لإعادة التوزيع والحد من عدم المساواة والغاء كل أشكال التمييز وتأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لكل المواطنين.

دور اليسار في مواجهة الحرب الصهيونية الشاملة أن انخرط قوى اليسار الفلسطيني المقاومة في مواجهة العدوان الصهيوني في غزة والضفة الغربية وكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى جانب كافة الفصائل الفلسطينية المقاومة، كما في مقاومة جنوب لبنان، إضافة إلى نداء الحزب الشيوعي اللبناني وإعلان جهوزيته الميدانية لمقاومة العدو الصهيوني عبر "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" عند حدوث أي عدوان أو اجتياح للعدو الصهيوني على لبنان. يمكن أن يشكلان منطلقا يبنى عليه لتوسيع وتعزيز الدور الذي يجب ان يلعبه اليسار العربي في مقاومة العدوان الإمبريالي - الصهيوني - الرجعي العربي. وهذا بحد ذاته يتطلب العمل لتوفير الحاضنة الداعمة له على المستويين العربي والدولي وفي كل المجالات.

إن المرحلة المصرية الراهنة تتطلب من قوى اليسار العربية أن تكون حاضرة وجاهزة للمواجهة الشاملة من حيث التعاون لتفعيل العمل المقاوم، وبالإمكانات المتوافرة، والتي تضمن آليات التحكم بتطور المواجهة، ودور القوى الشيوعية واليسارية في إطلاق "المقاومة العربية الشاملة" بأشكالها المختلفة.

دور اليسار في المواجهة الشعبية والإعلامية: لقد اثبتت الحرب الدائرة اليوم، أن دور القوى الشعبية على صعيد المواجهة

بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، ماذا تحقق؟

نقد ونقد ذاتي (تمة)

ع. باعزيز

إذا كان مبرر حداثة التكوين وجنينية التجربة الفريدة من نوعها في تربة لها مميزاتا وخصوصياتها، فإن المبادرة الجريئة هاته تستلزم أول ما تستلزمه هو التساؤل الأولي: إذا كانت أطروحة هذا الحزب منسجمة نظريا مترابطة جدليا بين خطوطها (النظري، السياسي والتنظيمي) فهل تستحضر شروط انفاذها الى الواقع في ظل المشهد السياسي السائد في بلادنا وضمنه واقع الطبقة العاملة والفعل اليساري خاصة؟

بمواصفات جديدة تفرض انتفاضة بل ثورة على الذوات المريضة وسط التنظيم. وفي نفس الوقت الذي نلاحظ فيه تقدما على مستوى الوعي بأهمية العمل بالخلايا وتطوير التواصل الداخلي وسط الفروع المحلية والارتقاء نسبيا بالقيادات الجهوية الى مستوى قيادات سياسية في الجهات من خلال مؤتمرات لها أوراق وبرامج سياسية تلائم بين الأطروحات المركزية والترجمة المناسبة لخصوصيات والقضايا ذات الأولوية في الجهات. نلاحظ أيضا أننا في الحاجة الى تطوير عملنا وسط الشباب ووسط النساء والرفع من وثيرة العمل وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين بوسائط وأساليب جديدة تستفيد من وسائل الاتصال الجديدة. كل هذا يلزم اللجنة المركزية للحزب بالمزيد من العمل والاجتهاد في وضع البرامج وتهديفها بما يخدم تغيير البنية التنظيمية للحزب والرفع من وثيرة أدائها بتحسين البرامج في مستوياتها المحلية، الجهوية والمركزية. لقد انطلق العمل بإعلان بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ومن الطبيعي أن يواجه مقاومات محافظة كما يواجه التضيق الذي يفرضه النظام السياسي الذي يعي جيدا ماذا تعني هذه الخطوة الهامة في تجربة اليسار في بلادنا.

هذا ما يستدعي العودة باستمرار الى تقييم البرامج وتجديدها بوضع الخطط المناسبة.

ان الواقع الموضوعي وبالرغم من التعقيدات التي ينتجها تطور الصراع الطبقي في بلادنا، لا يزال يوجد بالفرض التي تمكن من بناء تجربة ناجحة وتطويرها ما دام النظام السياسي وأحزابه عاجز بنويبا عن تقديم بدائل ممكنة. خاصة وأن هذا الواقع ينتج باستمرار المزيد من ضحايا الاستغلال والاستبداد، والمزيد من التهميش والاقصاء الاجتماعي لفئات عريضة من جماهير شعبنا التي تتصاعد احتجاجاتها وتتعمش للتأطير السياسي والتنظيمي. لقد تنبه الى ذلك مبكرا القائد الثوري العظيم «لينين» ردا على التشكي بقلّة الطاقم البشري العامل وسط الحزب وقلّة العاملين فيه، عندما طرح في كتابه الشهير ما العمل؟ في الصفحة 27 من الطبعة الفرنسية: «ليس هناك بشر، ولكن هناك جموع هائلة من البشر. هناك كميات ضخمة من البشر، لأن الطبقة العاملة والفئات المتباينة جدا في المجتمع تمد كل عام عددا متعاظما من الناقمين المستعدين دائما للاحتجاج... وفي نفس الوقت لا بشر أبدا... لأنه ليس هناك عقولا قادرة على تنظيم عمل واسع ومركز ومنسجم في آن واحد يسمح باستعمال جميع القوى حتى أكثرها تفاهة»

التنظيم السياسي الذي تسوده البورجوازية الصغرى وبنية تنظيمية ضعيفة من حيث تواجد تلك الطلائع العمالية. وفي نفس السياق، تستمر ممارستنا في باقي الاطارات خاضعة للعفوية وفقدان البوصلة السياسية لنفس الأسباب أعلاه، بل تتعداها الى السقوط في متطلبات السائد من موجات وسائط التواصل الاجتماعي دون الرقي بالفعل الجماهيري الى مضمونه الذي يعني تجمعات جماهيرية ميدانية لمختلف الفئات الاجتماعية ذات المطالب المشتركة، تنظيم معاركها وتنوع أشكالها النضالية

يحق لنا أن نسأل الطرف الآخر في المعادلة، وماذا عن باقي الماركسيين أفرادا ومجموعات غير منظمة؟ انها حطب النضال الجماهيري ونجدها معنا وفي معمعان النضال الجماهيري والشعبي وتساهم بهذا القدر أو ذاك في المنظمات الجماهيرية وخاصة منها النقابية. لكن بأي أفق؟ وبأي أشكال تنظيمية بل بأية مرجعية وبرنامج عمل للمرحلة؟ هؤلاء المناضلات والمناضلين شارك بعضهم في النقاش من خلال دعوة النهج الديمقراطي الى مؤائد مستديرة محلية، جهوية ومركزية. عمومية وشبه داخلية،

الموحدة. وقد جادت الساحة النضالية بتنامي حركات شعبية محلية أو مناطقية تعطي الفرص الذهبية لتجسيد شعار وسيرورة بناء التنظيمات المستقلة للجماهير في المدن، في ضواحي المدن وأحزمة الفقر، في البوادي والمراكز القروية المهمشة. انها تجارب تمثي أمانا بل تنقلت الى المجهول دون مساهمة تذكر في تطويرها وتنظيمها وضمها استمراريته حتى تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

لا زلنا أمام ايقاع عادي في ممارستنا السياسية، عكس ما تفرضه المبادرة واعلان الحزب ولا تزال هذه الممارسة محكومة بظواهر واختلالات، تم رصدتها وتقييمها ووضع ضوابط وخطط للحسم فيها، غير أن بعضها لا يزال يقاوم التغيير لتستمر بعض السلوكيات التي يرجع أصلها الى ثقافة ليبرالية تخترق بعضنا بينما نحن بصدد تنظيم

السقوط في المرجعية الليبرالية التي تشجع مثل هكذا الانتماء الى شبه/شبه انتماء. مما يساهم في هدر طاقات مناضلة لها الكثير من الامكانيات لتساهم في التغيير المنشود... لقد كان من المفروض أن تلقى هذه الخطوة رغم بدايتها بضلالها على مختلف واجهات النضال الجماهيري العام: أولا: في الممارسة النقابية وفضلا عن الشروط الموضوعية من قمع الحريات وهيمنة القيادات البيروقراطية على المركزيات النقابية في محاولة لتحديد كامل للطبقة العاملة من مجريات الصراع الطبقي، لا تزال

ممارستنا ومجموع المناضلات والمناضلين المعنيين بقضايا بناء الحزب، خاضعة للروتين المعهود الذي بلغ أحيانا كثيرة الى الجمود وفقدان المبادرة. لا تزال الاطارات النقابية التي نشغل من داخلها متمنعة من أي محاولة للتأطير والتوعية السياسية المفروض نشرها وسط قطاعات عمالية واسعة بل حتى في أوساط فئات واسعة من الطبقة الوسطى. لم نتكمن من الجواب عن التحولات التي عرفها الحقل النقابي وفي أبواب كثيرة من واقعه الغارق في الاقتصادية والاستخدام الفج لمبادئ العمل النقابي كواجهة للصراع على المستوى الاقتصادي وكسلاح فعال للتصدي لكل المحفظات التصفوية... وفي غياب تصور موحد للفعل اليساري التقدمي وسط المركزيات النقابية، تضيق امكانية تنظيم طلائع النضال العمالي وبلطرة

نعتمد جازمين ومن دون تردد أن فعاليات التحضير لأشغال انجاز أطروحة المؤتمر الوطني الخامس، قد وضعت في جداول أعمالها هذا التساؤل. بل توقفت عند أسئلة مقلقة أخرى وعديدة. غير أنها كانت محضوة وهي تستند الى تراكم تجربة سياسية متنوعة وغنية امتدت الى أكثر من خمسة عقود (تجربة منظمة الى الأمام وتقييماتها) وما يقارب ثلاثة عقود (هي تجربة النهج الديمقراطي باخفاقاتها ونجاحاتها). كما أن السياق العام ساعد في خوض اعلان التجربة وهي تتموج في خضم السيرورات الثورية التي اجتاحت المنطقة وأفاقها المحدودة في غياب القيادة السياسية المعبرة عن مطامح ومصالح الطبقات الشعبية عموما والطبقة العاملة وعموم الكادحين على وجه التحديد.

لقد حاصر المؤتمر الوطني الخامس خيار واحد يفتح الطريق أمام اعلان بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة في انسجام مع قرار المؤتمر الرابع، بما يعني استحقاق الانتساب الى الحركة الماركسية اللينينية وتبنيها كشكل من أشكال الاستمرارية. أو خيار يدفع تلقائيا في الميول الى خط « اليسار الديمقراطي»

والاستسلام للواقعية المفترى عليها بما يعني من تساوق مع الأطروحات السائدة في ظل استنفاد تجربة حركة أو تنظيم النهج الديمقراطي بناء على بكتائيات فشل تجربة «تجمع اليسار»

يحق لنا أن نسأل الطرف الآخر في المعادلة، وماذا عن باقي الماركسيين أفرادا ومجموعات غير منظمة؟ انها حطب النضال الجماهيري ونجدها معنا وفي معمعان النضال الجماهيري والشعبي وتساهم بهذا القدر أو ذاك في المنظمات الجماهيرية وخاصة منها النقابية. لكن بأي أفق؟ وبأي أشكال تنظيمية بل بأية مرجعية وبرنامج عمل للمرحلة؟ هؤلاء المناضلات والمناضلين شارك بعضهم في النقاش من خلال دعوة النهج الديمقراطي الى مؤائد مستديرة محلية، جهوية ومركزية. عمومية وشبه داخلية، لكن نتأججها على المستوى العام والمبدئي مقبولة تفتح أفقا كبيرة من دون أن تلامس الممارسة العملية في اتجاه حمل المهمة بشكل جماعي والانخراط في هذه الخطوة الحاسمة. لقد راوحت هذه التفاعلات مكانها واستمر الرفاق في النضال الجماهيري مدافعين عن تلك الممارسة من موقع «مستقل» رغم التلاقي مع أهداف الحزب... مع الإصرار على فهم خاطئ لاستقلالية الاطارات الجماهيرية، هذا الأمر الذي يفتح من جهة هذه الاطارات الى اختراقات أخرى، ومن جهة ثانية يدفع هذا الإصرار على الفعل من موقع «المستقلين» الى

في بعض أسئلة أدب الهجرة، العربي

نورالدين موعايب

لا أرى في عزيزي قارئ هذا العمود الموجز، حاجة إلى استجلاء العوامل المختلفة، التي دفعت إلى الهجرة، ومن ثمة قاربها الأدب، ولست مضطراً، أيضاً، إلى تقويم المنجز من حيث مترباته وامتداداته، لأنني مفتون من أعلى الرأس حتى أخمص القدم، بصوغ الأسئلة، لاسيما أن النقد الأدبي، العربي حقق قراءات تراكمية نوعية، ذات بال، منذ أن أصدر جورج طرابيشي مؤلفه العميق: «شرق و غرب، رجولة و أنوثة»، [دار الطليعة، ط: 04، السنة 1997]. وقبل مجازفتي هذه، بعن لي أن أستحضر مقولتين رئيسيتين، أولاهما: «إن الآخر يخترقنا (عبد الكبير الخطيبي)» و الأخرى: «الحرية في بلد المهجر وطن (ردها أكثر من مهاجر)».

– سؤال الهوية: يفقد هذا السؤال حجبه إذا كان المغترب منفتحاً على «الهوية المتحركة»، المؤمنة بالمناقفة، والحوار الحضاري بعد تفعيل القراءة الناقد... أما المحافظون فيهربون من أوطانهم ليتشبثوا بأصولهم... بالذاكرة الجمعية على الرغم من كبوات جياهم، مما يخلق لديهم انشطاراً يربك، أو ازدواجية ترهق...

– سؤال الدونية/التعالي: قد يترنح المغترب، أو يتأرجح بين أمرين أحلاهما مر، بين دونية تحاكم الذات فتجرح نرجسيتها، وتعال مطلق، مستعار من الآخر، دريئة المهاجر... وربما رجع بخفي حنين... مجوفاً، نخبا، يضرب أخماساً في أسداس... فإذا هو منبهر، مستلب، عاجز عن تشخيص تناقضات الآخر وبخاصة في علاقته المشبوهة بالتالوث: الرجعية، الإمبريالية، الصهيونية.

– سؤال جدلية: «الموضوعي» و «الجمالي» في أدب الهجرة، هل تتصالح أبعاده بلا تعسف، ولا تكلف لدى هذا الأديب أو ذاك من جملة أدباء الهجرة؟

– سؤال الثوابت والمتغيرات في أدب الهجرة: مع ذلك للفظ كله المنار حول أدب الهجرة، بأي معنى يمكن أن يزعم زاعم أن خصوصيته محفوظة، مشفوعة بتميزه، وتنوعه؟ ...

– سؤال الفاعلية: ماذا أضاف/يضيف أدب الهجرة إلى الأدب الملتزم، المناضل ضد الحيف والزيغ، في الشتاء والصيف؟ ألا يبدو بذخاً وترفاً، وربما كان هدراً لا يسمن و لا يغني من جوع؟!

– سؤال أسباب تفاوت الأجناس: (الرواية القصة، الشعر، المسرح، المقالة...) في أدب الهجرة، إذ ترجح كفة الجنس الروائي، ولا غرابة في ذلك، بما أنه جنس التهامي، يحتوي الأجناس الأدبية بقضها وقضيضها.

– سؤال نفس: (بفتح الفاء) أدب الغربة بعد سيادة الرقمنة، زمن العولمة: هل يمكن أن تعوض ضرورة الرقمنة ضرورة الهجرة، بعد أن أضحي العالم قرية صغيرة، تقتحم الحياة اليومية، وتخرق حتى مخادع النوم...؟!.

حسبي هذا الساعي، الذي لا ريب في أنه متعدد المشتقات، مختلف التفرعات، لأنني أثق في كفايات القارئ الكريم، أليس هو خالق المعنى وفق نظرية التلقي؟! أرجو أن أكون قد لامست أسئلة مفحخة من الأسئلة التي تحف بأدب الهجرة، إذا صحت التسمية، تنذر «بالانفجار». أخيراً هذه ملاحظات باتت تقض مضجعي بعد تخصيص المهاجر بما يسمى «يوم المهاجر الدولي»، 8 أكتوبر، بل بعد أن لاح في الأفق «فكر المنفى» الذي احتفى به إدوارد سعيد. والظاهر أن المغالاة كانت أقرب إلى ميثال شيخا من جبل الوريد، حين قال «بدون هجرة لا نستطيع الحياة، لكن إذا أضحت الهجرة كبيرة، فيمكن عندها أن نموت». شتنبر 2024.

«نصوص عائشة»

وديع أزمانو

للطبيعة
أتراني، دم تكتبه الأزهار
ويشربه عطش الفجيرة
عائشة /
كلما انفتحت كلمة، رأيت جمجمة
كلما أشرعت نافذة، لمست دما يسيل
في صنوبر المطبخ
كلما تعلمت حرفاً، اخترقني خنجر
واحتضنت العويل.
قولي لي عائشة، ماذا سأقول؟
وهذا الجسد ناقص من التسمية
الحواس/ عماء الأبد
الكلام / فوضى تغلي
البؤس / وجه الخليفة
الطهارة / مزحة الألهة
ونحن كما نحن، ضفادع تنمو في
المستنقعات
قولي لي عائشة،
والوقت نصل بطلع من شجرة العائلة
الأصقفاء رماذ تمرغ في الريح
الإخوة / غصن أصابني في العين
وأنا كما أنا / طري كحل اشتهاك

ولأن بطنك عائشة
لم تقو مرتين / قبلي
تقبأت الجنين
وجئت بعدهما؛ آخر حلقة
في سلسلة الضعف
لا صلابة أملكها، عائشة
فأنا ما زلت طفلاً / تكسره دموع
تماسيح
ويعيد تجميع أطرافه في شظايا
الزجاج
رخوا أتناسل في الغرابة
وروحى مشدودة لهجرة الأشياء
تاريخي / اعتبار التفاهة على التكاثر
ولحظتي؛ انتحار المطلق على عتبة
الجنون
من أكون، عائشة؟
أتراني، ذاك الوهم صنو الفرح الرائف
/
وزغردة العدم
أتراني، وردة الرحم / الوجع اللذيذ

حادة وعكي ومرييدا نايت عتيق، ثائرتان أمازيغيتان في زمن العبيد

بهيجة الزوهري

الذي تمت بغير شريعته الأمازيغية المتحررة... تطلقت وهي طفلة وزهبت للدار البيضاء أذاك لا يتجاوز عمرها السادسة عشرة لتتنطق في رحلة البحث عن الأهات المحصرة لطاقة الشجن القصي في الجبال... في تاماوايت خاضتها لترجم الحنين لزواوية آيت إسحاق وخنيفة وكل البهاء المحاط بها... صوت يحاكي الظلم الذي طال الأمازيغ كسحب حرم من لغته الأم في السهول، وحرم من التحليق بحرية في ظل شرائع ما أنزل بها من سلطان سوى حسد من عند هؤلاء لشعب يتنفس تحرراً..

النموذج الثاني المغرق في «أفروديته» لا أحد تقريباً يعرفها، أقيت بطيفها يوماً في نواحي دمنات وعلى وادي تاساوت، ولأن روعي تنبع من جينات «فينوس» سمعت تلك الأغاني لشاعرة مفرقة في تجرير الجسد، متبذرة لنهج «فوكو» اللذة حتى الألم والألم حتى اللذة دون

النضال النسائي ليس حكراً فقط على «الطبقة» المخملية لنساء نوات شاربات النضر وشالات فلسطين أو لذوات الشعر القصير والأنوف و«السرة» المنقوبة، بل يتعداه لكل تمرد على النمط السائد وكل من تجرأت على لعن نظام «صلاة الشكر» للذكر المهيم وعقليته الاستبدادية. نساء ثرن على الأعراف وخلقن نويات للخروج عن طاعة البيت والقبيلة والشيخ والمريد ...

حادة وعكي، نموذج المرأة الفنانة المحاربة بصوتها الشامخ، الديفا الخارجة من أعماق الجبل تناجي بشجن وصوت حزين كل السجون الذكورية التي أرادت احتواء المرأة في أقباص الخضوع. ذاقنت مرارة زواج القاصرات لرجل سبعيني، وما أنشعه من زواج أو اغتصاب على سنة لا يرض عنها قطعا الإله «ياكوش»

قصيدة تعزية ونعي في فقدان المناضل أبوبكر الخمليشي

يحي يشاوي

كم قاتل الظلم، وكم قدم الفداء
ولم يخف يوماً بطش السجان والعدا
ستبقى ذكراك فينا أبد الدهر
صوتنا ينادي بالعدل في كل بر
لا تعويض يمحو ما عانى قلبك
ولا مال يشفي جرح وجدانك
قد سار خلفك شعب وأحرار
وحملت همهم في نهار وليال
فيا قمر النضال، ويا نجم الثبات

يا حرائر المغرب، يا أحرارها
نكي الفقيد، والقلب في انكسارها
أبوبكر يا فارس الكفاح
مضى في صمت، بعد طول سلاح
يا من حمل الحق في راحتيه
وسار في درب الحر بروحه وعينيته
سنوات الرصاص نُقِشت في صدره
وجراح الوطن بكت في حجره

سعيد طبل:

إن استمرار نهب خيرات الجنوب من طرف الشركات المتعددة الجنسيات وتفقير شعوبها سيقوي البحث على الهروب من الفقر والحروب وركوب المخاطر في البحار...



يصادف هذا العدد (572) من جريدة النهج الديمقراطي، لسان حزب النهج الديمقراطي العمالي، مآسي اجتماعية عدة، في مقدمتها محاولة الهجرة الجماعية، محاولة المئات من الشباب، ذكور وإناث، الهروب من جحيم النظام المخزني الذي جعل من المغرب اقطاعية خاصة، ومن سكانها ملايين من الرعايا دون أبسط حقوق المواطنة. الأخطر فيما وقع ويقع بعد محاولة الهروب هو تعامل أجهزة الدولة مع من تمكنت من إيقافه: الاعتقالات العشوائية، وتكديس المعتقلين في أماكن لا تتوفر فيها الحد الأدنى من الشروط الإنسانية: «معسكرات اعتقال» حقيقية. ففي هذا الإطار، تستضيف الجريدة الرفيق سعيد طبل، أحد الناشطين في مجال الهجرة. الرفيق سعيد، معتقل سياسي سابق عضو منظمة «إلى الأمام»، مناضل النهج الديمقراطي العمالي، عضو المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان، ناشط في مجال الهجرة داخليا وخارجيا... شكر الرفيق سعيد على تلبية الدعوة.

من عدد الوفيات والمفقودين في الحدود (مياه المحيط والاطلسي والبحر الأبيض المتوسط). وتفاقت هذه الوضعية بتواطئ الأنظمة التبعية في الجنوب مع نظرائهم الغربيين بالامتثال لتوجهاتهم وقبول لعب دور الدركي مقابل بعض المساعدات المشتركة بانفاقها في المجال الأمني كحراسة الحدود ومنع وصول أجانب آخرين لبلدانهم وتطبيق الأساليب الجزرية كالاقتال لمستعملي ممرات حدودها للوصول للصفة الأخرى .

■ كيف ترون مستقبل أوضاع المهاجرين/ات في ظل تفاقم الازمة الرأسمالية الحالية وتزايد وصول الأنظمة اليمينية المعادية للحق في الهجرة للسلطة في الكثير من الدول الأوروبية؟

● لقد بدأت السياسات الجديدة للهجرة سواء في أوروبا وأمريكا مع أواخر القرن الماضي، ويتضح من خلال تطور قرارات الحكومات المتتالية اننا نسير نحو تقوية السياسات الأمنية وابتزاز دول الجنوب لتطبيقها مقابل صفقات مالية هدفها تقييد الحد من التنقل بين الصفتين. ولهذا السبب ستستمر الوفيات في الحدود وستتزايد عدد المفقودين في البحر لتصبح افة العصر الحالي..

والأخطر من كل هذا ان استمرار نهب خيرات الجنوب من طرف الشركات المتعددة الجنسيات وتفقير شعوبها سيقوي البحث على الهروب من الفقر والحروب وركوب المخاطر في البحار ليزيد عدد الوفيات والمفقودين في ظل القوانين الجديدة التي تحرم نجدة المعرضين للخطر.. كما ان الأنظمة المعادية للهجرة في الشمال تعمل اليوم على خرق قوانين اللجوء واطاعة ما سمي بميثاق الأوروبي الذي يفتح المجال لإعادة النظر في مساطر طلبات اللجوء.

هوامش:

يمثل المهاجرون الدوليون 200 مليون شخص، أي ما يوازي 3% من سكان العالم. وارتفع عدد المهاجرين الدوليين في العقد المنصرم، من حوالي 150 مليون شخص تقريباً في العام 2000 إلى 214 مليون شخص اليوم. وبالمقابل، بقيت نسبة المهاجرين إزاء عدد سكان العالم مستقرة في السنوات الخمسين الماضية. (تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009



من حيث الاستقرار؟

● سأنطلق من مرحلة مفصلية في السياسات الأوروبية وسط التسعينات بعد توسع الاتحاد الأوروبي حيث وضع نظاما جديد للولوج لأراضيه مبني على ما سمي بالفيزا واتفاقيات ما سمي «الشراكة» مع بعض دول الجنوب. كلها خطط جديدة للرسمية الأوروبية هدفها تقييد وضعية الأجانب في بلدانها ووضع قواعد جديدة لاستغلال المهاجرين/ات تحافظ على امتيازات مواطنيها ويسهل للرسمال شروط الاستغلال والحفاض على أرباحه. وفي هذه المرحلة بدأت الصعوبات توضع المواطنين/ات الأجانب ابتداء من الولوج لتسوية أوضاعهم الإدارية (شروط معقدة للتمتع ببطاقة الإقامة والحق في التجمع العائلي ...) كما تقلصت مناصب الشغل وتحدت في المجالات، مع استثناءهم في العمل في الوظائف العمومية وبعض المناصب في القطاع الخاص.

■ ما هي انعكاسات سياسات الهجرة في المقابل على دول الجنوب وخصوصا مع توالي الازمات الاجتماعية والحروب؟

● أول الانعكاسات تزايد المخاطر والولوج للأساليب «الغير القانونية» للتنقل عبر الحدود كما توسع عمل مافيات تهجير المواطنين/ات وارتفاع اثمان التنقلات عبر القوارب مما زاد

■ هل من تقديم عام الرفيق سعيد حول الهجرة؟

● بعد انتهاء مرحلة المعاشية البدائية حيث كان الانسان يستجيب لحاجياته من الأكل والشرب دون صراع مع الآخر أكثر مكتفيا بصراعه مع الطبيعة، بذات أسس القوة في استغلال الطبيعة تفرض نفسها وبادات أخرى كامتلاك البعض دون الآخر لوسائل الإنتاج ودخول قواعد التبادل التجاري، وأصبح الصراع يبني على مبادئ المجتمع الطبقي حيث البعض يمتلك الثروة ويستغل الآخر محققا فائض القيمة المساعد على تراكم الأرباح، وبدخول الإنسانية في عهد جديد مبني على القوة وامتلاك وسائل الإنتاج انتقلنا الى الملكية الفردية وانتشار الصراع حول الخيرات، مما دفع الانسان الى الابتعاد من مكان الصراع الى اخر بحثا عن العيش والاستقرار... هكذا انطلقت معالم الهجرة عبر التاريخ.

وكل الحضارات التي تتالت، عرفت حركة وهجرة عبر الأوطان: الفينيقيين، الرومان، الحضارة الدينية المسيحية والإسلام.. هاجرت شعوب هذه الأمم الى مناطق متعددة عبر القارات بحثا عن الخيرات والأسواق والاستقرار.

هذه التطورات الاجتماعية والاقتصادية عبر العصور والتي توجت بالثورة الصناعية تم التكنولوجية، تكونت مجموعات قارية بكاملها (أوروبا، أمريكا ...) ومع توسع مجال النظام الرأسمالي في هذه القارات استعملت أساليب متعددة لتراكم الخيرات، كالحروب، والاستعمار المباشر لمناطق بكاملها كما هو الحال في قارتنا الأفريقية...

تحولت خيرات هذه الشعوب المستعمرة للبلدان المستغلة بما فيها المواد الأولية، والمناجم النادرة. كما استقدمت هذه الدول المستعمرة اليد العاملة من هذه البلدان واستغلتها من أجل النهوض باقتصاداتها وفي شروط لإنسانية وباجور زهيدة مستغلة العلاقة اللامتكافئة مع مستعمراتها.

هذا التقدم الغير المتكافئ بين الدول المستعمرة والمستعمرة ساعد بشكل كبير في توسع انتقال عدد المواطنين/ات من دول الجنوب عموما الى دول الشمال...

سلوك طبيعي في حياة البشر الذين يتنقلون لأسباب متعددة، لكن في العقود الأخيرة تحت سيادة النظام الرأسمالي تحولت الهجرة من حق طبيعي الى امتياز مشروط وبدل ان تصبح إمكانية الهجرة للذين يبحثون عن قوت عيشهم أو يفروا من خطر الحروب، أو يقاوموا خطر التغيرات المناخية لاستعادة استقرارهم، وضعت للهجرة الكثير من القيود (كعسكرة الحدود، تعقيد مساطر الدخول للبلدان الشمالية ...)، حتى أصبحنا نرى ضد الهجرة توضع وسط البلد الواحد كما هو الحال مثلا في النيجر حيث يتم توقيف المواطنين/ات لمحاربة تنقلاتهم بتواطئ مع مؤسسات أوروبية ودولية (فرونتيكس، والمنظمة العالمية للهجرة ...)، وأصبحت الهجرة مرتبطة بالإمكانات التي يتوفر عليها الشخص أو متطلبات السوق الرأسمالية في دول الشمال، مع العلم ان الحدود تفتح لتسهيل السلع والبضائع بدون قيد وشرط.

أخيرا بقدر ما تتوسع الهوة بين دول الشمال الرأسمالي والدول التبعية في الجنوب الا وتزداد محاولات الهجرة ومعها تزداد القيود بدعوى خطر تدفق المهاجرين/ات نحو دول الشمال.

■ في خضم هذا الوضع، ما هي انعكاسات هذه السياسات وخصوصا الأوروبية على أوضاع المهاجرين/ات

السودان: مصيره بيد شعبه وقواه الثورية

المصطفى خياطي

الإقتتال والتطاحن الدائر بالسودان بين الجيش السوداني ومليشيات التدخل السريع أكملت شهرها السابع عشر دون غالب أو مغلوب، ولم يسجل لا هزيمة ولا نصر لا أني ولا استراتيجي. لكن الفاتورة الباهظة أدى ثمنها الشعب السوداني بعدد شهدائه وملايين النازحين الذين يقدرون بأكثر من 20 مليون لاجئ من الأطفال والنساء والرجال سواء داخل السودان أو هروبا إلى خارجه في إثيوبيا وتشاد وبعض دول الجوار. ويمكن اعتبار موجة اللجوء هاته من أكبر وأخطر مظاهر التهجير والنزوح القسري لأنهم بلجؤون إلى قبافي وغابات تلاحقهم فيها شتى أنواع التهديد، إما من عصابات مسلحة تقتل الناس وتغتصب النساء والأطفال أو تهديد الحيوانات والزواحف، في ظل غياب تام لأبسط شروط الوقاية والعلاج بسبب غياب أدنى مستويات البنية التحتية الخاصة بالتطبيب، بالإضافة للكوارث الطبيعية الموسمية كالفيضانات والسيول وكذلك المجاعة والأوبئة المترتبة عن الوضع الصحي الكارثي.

أطراف الصراع والحرب الذين يخوضون هذا الإقتتال بالوكالة عن قوى إقليمية رجعية وتبعية، لانية لهم في التفاوض المباشر تحت أية مؤسسة دولية كانت، من أجل التهدة ووقف إطلاق النار والعودة إلى المختسبات

الديمقراطية التي حققتها ثورة 2018. و هذا التعنت المنهج المملى من فوقهم يخفي وراءه أجدات خارجية /امبريالية طامعة في السطو والسيطرة على مفاصل السياسة والاقتصاد والثروات، والاستبداد بالقرار ضدا وإقصاء لمثلي مكونات المجتمع التي قادت الثورة كالحزب الشيوعي السوداني و تجمع المهنيين السودانيين التي وضعت برنامجا للتحرر والتغيير و القطع مع التبعية الظلامية والرجعية والامبريالية، كما حددت هذه المكونات مكانة الجيش و ادواره الدفاعية عن الشعب والوطن و تطهيره من مخلفات الأنظمة الرجعية البائدة من التأسيس للدولة المدنية الديمقراطية الحرة.

الأطراف المتناحرة الآن برزت مقوى عميلة هدفها القيام بثورة مضادة لخدمة لنظام البشير، و ترتب شتى أنواع الجرائم في حق الشعب السوداني انتقاما منه و تنكيلا به و كان الأمر مفضوحا لكل متتبع لأنهم استهدفوا بالقتل والاعتقال قيادات شيوعية محلية و اعتقلوا قيادات و قياديين وطنيين. ولا يبدو في الأفق القريب بوادر حل لهذه الحرب رغم المحاولات الخجولة والمبادرات الدولية المحتشمة لجمع الأطراف حول طاولة الحوار والتفاوض كما حدث مؤخرا في فيينا حيث إذا حضر هذا الطرف يغيب الآخر. فلا القوى الإقليمية ولا الدولية قادرة على وقف الحرب لأن أصحاب المصالح في

استمرارها ومهندسوها والمخطون لها يحتفظون بالسودان كورقة استراتيجية في إطار سباق المواقع بين القوى العظمى (الغرب والصهيرو/امبريالية من جهة والصين وروسيا) لأن الغرب أخذ في حصد الهزائم في حرب المواقع هاته بعد فقدان السيطرة على النيجر ومالي وبوركينا فاصو وجزء من ليبيا. وهنا نجد الشعب السوداني نفسه أمام خطر متنوع قادم من غرب الكرة الأرضية وشرقها، بحكم أن التنافس المسلح لن يتوقف إلا بعد نزيف كبير لا يدفع فاتورته الباهظة إلا الشعب السوداني بدمائه وحياته وحرية و خيراته وثرواته ومذخراته ومصيره السياسي والاقتصادي.

وليس أمام الشعب السوداني الصبور البطل من حل سوى التشبث والالتفاف حول قواه الثورية من أجل رسم أو إعادة تثبيت طريق استرجاع الوحدة وأهداف الثورة وتصلب جبهة التصدي والمقاومة والصمود حتى إسقاط الخيانة والمؤامرة ومحكمة مرتكبيها وهو امر وتحدي ليس بالصعب أو المستحيل على شعب أسقط أعنى الديكتاتوريات. سيكون الشعب السوداني إذن أمام مسلسل كفاحي ونضالي مزدوج: تصلب التنظيمات المقاومة وتجهيها، ثم توسيع قواعدها لخوض معركة الشارع من أجل إحضار كل المخططات التصوفية الرامية إلى تقسيم السودان وتجزئته.

حدث الأسبوع

للدولة المغربية طريقة خاصة لتفسير الأحداث

على فكيير

إذا وقع حدث، فللدولة المغربية تفسير جاهز: إذا كان حدثا مفرحا، فسياسات واختيارات الدولة من وراء النجاح، وإذا كان الحدث مؤلما، فإن أعداء المغرب ومخبراتهم وراء الحدث. كتبت الصحف الصفراء المخزنة أن ما عرفه الشمال من محاولات الهجرة الجماعية خلال بداية شتنبر 2024 من تديير المخبرات الأجنبية. يا للعجب!

الملايين من سكان المغرب، اناث وذكور، صغار وكبار، تعيش في غياب أبسط حقوق المواطنة. لا شغل، لا تعليم، لا مستشفيات، لا سكن، لا حرية التعبير، لا حرية التنظيم... فكيف يريد المخزن ومختلف امتداداته أن تبقى هذه الملايين مكتوفة الأيدي تنتظر وهي محكومة بالموت البطيء...؟

ما العمل؟

ما هي الخيارات المطروحة أمام الشباب الجائع، المهشم، المقصي...؟

الخيار الذي تطرحها القوى المعارضة عامة، والنهج الديمقراطي العمالي خاصة: الانخراط السياسي في مناهضة النظام المخزني على طريق تشييد مغرب جديد، مغرب يضمن جميع حقوق المواطنة...

«الاستقالة» من الصراع الطبقي، والتعاطي للمخدرات، أو الغرق في منومات الخرافة والشعوذة...

الهروب نحو الخارج بحثا عن لقمة العيش في ظروف تسود فيها علاقات الاستغلال، والعنصرية...

إذا كان تفسير أجهزة الدولة، الرسمية وغير الرسمية صحيحة، أي وراء مشاكل المغرب أعداء الخارج، فمن المسؤول عن مخلفات زلزال 2023، عن مخلفات فيضانات شتنبر 2024، عن...؟

من شيد القناطر والطرق التي لم تصمد أمام الأمطار والسيول...؟

من قلص من اعتمادات الميزانية الخاصة بقطاعات الشغل، والتعليم، والصحة...؟

أين تجرث الملايير التي ساهم فيها الشعب المغربي لصالح ضحايا الزلزال؟

أين مسؤولية المخبرات الأجنبية في تديير خيرات الوطن؟

خاتمة القول:

«أنا أرضنا الحبيبة تكي على خيراتها المسلوية تدين الفقر والضياع والثائرون اعترموا التضحية كي تستعيد البشرية ابتسام الأم سوؤد الربيع»

(مقتطف من نشيد مجموعة 1972 الماركسية اللينينية)

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

بلاغ حول محاكمة 13 مناضلا

في يومها 353، ومسلسل التطبيع لم يتوقف. فذنب المتابعين أنهم شاركوا في وقفة تضامنية داعمة ومساندة للشعب الفلسطيني الأبي.

إن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين، إذ تجدد إدانتها القوية لهذه المحاكمة، فإنها تعتبرها محاكمة سياسية للجبهة ونضالها المتواصل من أجل القضية الفلسطينية وضد التطبيع الذي يعد تحالفا بين النظام المخزني والكيان الصهيوني المجرم وتطالب بإسقاط هذه المتابعات فوراً.

السكرتارية الوطنية، 23 شتنبر 2024.

9صباحا. للتذكير فقد لجأت القوات العمومية إلى استعمال القوة لفض الوقفة المشار إليها، حيث كسرت وحجرت مكبرات الصوت ومزقت وصادرت بعض اللافتات والأعلام الفلسطينية، ولم تسلمنا المحجوزات إلى الآن، وعنفت عددا من المشاركين والمشاركات، وتم طبع ملفات لثلاثة عشر مناضلا والشروع في المحاكمة ابتداء من جلسة 21 مارس 2024 بتهم المشاركة في تظاهرة غير مصرح بها والتحريض على التظاهر. تأتي هاته المحاكمة والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني بقطاع غزة مستمرة

ما زال 13 مناضلا من مناضلي الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، متابعين من طرف القضاء على خلفية الاحتجاج السلمي بتنظيمها لوقفة يوم 25 نونبر 2023، أمام متجر «كارفور» بسلا. هذه الشركة التي تستثمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقدم دعما اقتصاديا ملموسا وهاما للاحتلال الصهيوني، ويعلم العالم كله بفضائح تبرعها لصالح جيشه الذي يفتك بالشعب الفلسطيني.

وسيمثل المعنيون في جلسة جديدة بالمحاكمة الابتدائية بسلا يوم الخميس 26 شتنبر 2024 ابتداء من الساعة

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تنعي الرفيق القومي والأممي المناضل «بوبكر الخمليشي» الراحل في شطور:

ولد أبو بكر الخمليشي في ترحيست عام 1948. كان قائدا سياسيا للمنظمة الماركسية اللينينية إلى الامام (1979-1985) حكم عليه في محاكمة مجموعة الـ 26 بالسجن لمدة 20 عاما بتهمة التامر ضد الدولة، وأطلق سراحه في 16 أغسطس 1991.

كان أحد مؤسسي الحزب السياسي النهج الديمقراطي ومؤسس شبكة بين الضفتين، ناشطاً في حركة 20 فبراير وفي مختلف أنشطة الحركات الاجتماعية والحركات العمالية في شمال المغرب. وحكم عليه عام 2014 بالسجن لمدة عام.

